التقرير الكامل

« الرجل ينزل الماء ويخرج غير مبلّل »

فهم الذكورة في تونس

نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المعهد العربي لحقوق الإنسان
Arab Institute for Human Rights

equimundo

بيتي
BEITY

السويد
Sverige

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2022

تصميم المحتوى: أنغام عبدالمجيد

صورة الغلاف: مارتا لوثانيو مورانو

التقرير الكامل

”الرجل ينزل الماء ويخرج غير مبلّل“

فهم الذكورة في تونس

نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس

في إطار برنامجها الإقليمي «الرجال والنساء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين» الممول من طرف السويد، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع Equimundo والمعهد العربي لحقوق الإنسان وجمعية بيتي بالدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين IMAGES.

تتكون IMAGES من دراسة كمية قام بها المعهد العربي لحقوق الإنسان و دراسة كيفية قامت بها جمعية بيتي. اذ وقدم Equimundo المساعدة التقنية للشركاء المذكورين أعلاه، كما أعد التقرير الموحد للبحث بممكونيه الكمي والكيفي.

تونس، ديسمبر 2022

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهيئة هي النصير العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث نشأت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. تعمل المنظمة على الصعيد العالمي لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات، وتقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على أربع أولويات استراتيجية:

» قيام النساء بقيادة أنظمة الحوكمة، والمشاركة فيها، والاستفادة منها على قدم المساواة؛

» تمتّع النساء بتأمين الدخل، والعمل اللائق، والاستقلال الاقتصادي؛

» تمتُّع كل النساء والفتيات بحياةً خالية من جميع أشكال العنف؛

» إسهام النساء والفتيات، وتأثيرهن بشكل أكبر، في بناء السلام والصمود المُستدامين، والاستفادة على قدم المساواة من الوقاية من الكوارث الطبيعية والصراعات ومن العمل الإنساني.

كما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة وجميع المداولات والاتفاقيات المرتبطة بخطة عام 2030 في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيزهم. وتعمل الهيئة على جعل المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة وخطوة نحوعالمٍ أكثر شمولاً. لمزيد المعلومات: https://arabstates.unwomen.org/ar

المحتويات

شكر وتقدير vi

1. مقدمة: لماذا نجري دراسة بشأن الذكورة والمساواة بين الجنسين في تونس؟ 1

1.1 نظرة عامة عن الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين 1

1.2 السياق: حقوق المرأة في تونس 2

2. المنهجية المستخدمة 5

2.1 المنهجية الكمية 5

2.2 المنهجية النوعية 9

3. النتائج 14

3.1 المواقف تجاه نوع الجنس والمساواة بين الجنسين والذكورة 14

3.2 تمكين المرأة اقتصاديًا والقيادة العامة 20

3.3 المساواة بين الجنسين والقانون 26

3.4 الطفولة والمراهقة 30

3.5 ديناميات النوع الجنساني في الأسر 36

3.6 العنف القائم على النوع الجنساني 43

4. الاستنتاج والمناقشة: ما الذي يمكن فعله؟ 56

4.1 الاستناد إلى الإنجازات التشريعية السابقة الناتجة عن مناصرة حقوق المرأة 56

4.2 إنهاء رحلة الكفاح للحصول على حق المشاركة السياسية الكاملة للنساء في تونس 57

4.3 تسخير قوة التعليم 57

4.4 البحث عن النسوية المحلية وحقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وحركات وأصوات منع العنف للتوجيه بشأن الرسائل التي يجب ترتيبها من حيث الأولوية وكيف 57

4.5 استخدام بيانات الدراسة الاستقصائية لتحديد المواقف الأكثر أهمية والأكثر ضررًا والأكثر انتشارًا للتعامل معها 57

4.6 الاعتماد على المواقف الإيجابية المُتبناة على نطاق واسع لإثبات وجود دعم عام لبعض جوانب المساواة 58

4.7 الاعتماد على دعم السياسات المختلفة الذي تم التعبير عنه في استجابات الدراسة الاستقصائية 58

4.8 الدعوة لاتخاذ تدابير وقائية وعدم التركيز على الاستجابة فقط 58

4.9 استكشاف طرق لمشاركة التفاصيل إلى جانب الأرقام 59

5. التعليق الختامي 61

شكر وتقدير

فريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

السيدة بيغونيا لازاغاباستر، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تونس وليبيا

السيد رودريغو مونتيرو كانو، مدير برامج، المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية

السيدة بثينة الهمامي، منسقة برامج، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تونس

فريق بيتي

السيدة سناء بن عاشور، رئيسة جمعية بيتي، مشرفة على الدراسة

السيدة مريم سلامي، مختصة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا - المديرة العلمية للدراسة

السيدة خولة ماطري، مختصة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا - باحثة ميدانية

السيد حازم شيخاوي، أستاذ فلسفة و باحث في الدراسات الجندرية - باحث ميداني

السيدة مريم بن سالم، مختصة في العلوم السياسية - باحثة

السيدة مارتا لوثانيو مورانو، باحثة - منسقة المشروع

فريق EQUIMUNDO

السيد بريان هيلمان، باحث أول

السيدة جيوفانا لادورو، نائبة رئيس البرامج والأبحاث

السيدة تافيشي جوبتا، مديرة البحث والتقييم والتعلم

السيدة ديبولينا راكشيت، مسؤولة البيانات والبحوث

السيد غاري باركر، الرئيس والمدير التنفيذي

فريق المعهد العربي لحقوق الانسان

السيد عبد الباسط بن حسن، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان.
السيدة هاجر الشهبي الحبشي، المديرة التنفيذية للمعهد العربي لحقوق الإنسان.
السيدة إسراء عطية، مديرة البرامج في المعهد العربي لحقوق الإنسان.
السيد زهير بن جنات، المنسق العام لفريق البحث والباحث في علم الاجتماع.
السيد محمد علي بن زينة، باحث في الديموغرافيا ، خبير في المنهج الكمي.
السيدة حفيظة شقير، أستاذة قانون وناشطة في مجال حقوق الإنسان.
السيدة أسما ء نويرة، باحثة في العلوم السياسية و خبيرة في دراسات النوع الاجتماعي.
السيد أنيس بوجعامة، مهندس وخبير إحصائي

ساهم الأشخاص التالية أسماؤهم أيضًا في IMAGES

ليمونيا فوكيدو (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) و**شيرين الفقي** (باحثة سابقة في Equimundo)

1. مقدمة: لماذا نجري دراسة بشأن الذكورة والمساواة بين الجنسين في تونس؟

ليليا: كما تعلمون مجتمعنا في تونس لا يرحم. هناك قول مأثور بأن الرجل ينزل الماء فيخرج جافًا، والمرأة تنزل الماء وتخرج مبتلة.

المحاور: ماذا يعني هذا؟

ليليا: هذا يعني أن الرجل يمكنه أن يفعل ما يشاء - فإذا مارس الجنس مع امرأة، لن يعاتبه أحد على أي شيء. إذا فعلت المرأة الشيء نفسه، فإنها ستتعرض للإهانة، وستتشوه سمعتها، ولن تتمكن أبدًا من العثور على زوج.

يعرض هذا التقرير نتائج دراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك البيانات الكمية والنوعية، الذي أجريت في تونس في الفترة بين 2020-2022.

1.1 نظرة عامة عن الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين

تعد هذه الدراسة جزءًا من الجهود العالمية والإقليمية المتعلقة بالدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين تم إعداد الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في الأصل عام 2008 من قبل مؤسسة بروموندو والمركز الدولي لبحوث المرأة. إنه جهد متعدد السنوات ومتعدد الدول لبناء قاعدة البيانات المتعلقة بالسبل التي تمكن المؤسسات والسياسات العامة من تعزيز المساواة بين الجنسين بشكل أفضل وتوعية صانعي السياسات ومخططي البرامج بضرورة إشراك الرجال في قضايا الصحة والتنمية، والمساواة بين الجنسين. وتتضمن الدراسة استبيانًا للرجال والنساء، وتضم مجموعة أساسية من الأسئلة وأسئلة جديدة تم تكييفها لتناسب كل دولة أو منطقة لتضمين القضايا الرئيسية والناشئة الخاصة بالسياق في مجالات المساواة بين الجنسين والعلاقات بين الجنسين وتمكين المرأة.

تم سنة 2022، إجراء الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين ودراسات أخرى مستوحاة منها في أكثر من 40 دولة. استُخدمت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين كأساس للدراسات الاستقصائية الخاصة بالأسر المعيشية التي أجراها شركاء من أجل الوقاية (برنامج شركاء من أجل الوقاية، وبرنامج الأمم المتحدة الإقليمي المشترك لمنع العنف ضد النساء والفتيات في آسيا والمحيط الهادئ)وبرامج الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالرجال ونوع الجنس والعنف القائم على النوع الاجتماعي. نُفِّذت، كذلك الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن

المساواة بين الجنسين في دول أخرى في كثير من الأحيان بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة كجزء من عملية وضع استراتيجيات وطنية لإشراك الرجال كحلفاء في تحقيق المساواة بين الجنسين. يستند الاستبيان الأصلي للدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين جزئيًا إلى الدراسة الاستقصائية النرويجية للمساواة بين الجنسين ونوعية الحياة التي أُجريت في عامي 1986 و 2006. تم تصميم استبيان الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين ليشمل أسئلة تتناول القضايا الرئيسية ذات الصلة بالعلاقات بين الجنسين، مع التركيز على الرجال والنساء في العلاقات الشريكة بين الجنسين، فضلاً عن نقاط الضعف الجنسانية للرجال والنساء. تتضمن الموضوعات المحددة ما يلي:

- استخدام العنف القائم على النوع الاجتماعي والمواقف المتعلقة به؛
- الصحة والممارسات المتعلقة بالصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛
- اتخاذ القرارات داخل الأسرة وتقسيم العمل؛
- مشاركة الرجل في تقديم الرعاية وبصفتهم آباء؛
- مواقف الرجال والنساء بشأن السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والسياسات المتعلقة بالجنس؛
- تقارير الرجال عن ممارسة الجنس لقاء أغراض تجارية والدفع مقابل ممارسة الجنس؛
- تقارير الرجال عن السلوك الإجرامي والانحراف وتجارب العنف في مرحلة الطفولة؛ و
- السعادة وجودة الحياة.

1.2 السياق: حقوق المرأة في تونس

تتسم حالة التنمية البشرية في منطقة الدول العربية ككل، وتونس على وجه الخصوص، بعدم المساواة في السلطة والنفوذ والحصول على المواردوالتحكم فيها بين الرجل والمرأة. كما هو الحال في معظم أنحاء العالم، تشمل الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين في تونس: المعايير الاجتماعية التمييزية بين الجنسين التي تؤدي إلى العنف والممارسات غير المتكافئة في الأسر والمجتمعات؛ والمؤسسات الاجتماعية - مثل المؤسسات الدينية ووسائل الإعلام ونظام التعليم - التي تدعم النظام الأبوي؛ وكذلك القوانين والسياسات التمييزية التي تكرس عدم المساواة بين الجنسين في القانون. تفاقمت جميع أوجه عدم المساواة هذه بسبب جائحة كوفيد، فضلاً عن عوامل الاقتصاد الكلي مثل زيادة الفقر وبطالة الشباب واتساع الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية والأغنياء والفقراء. بينما تأثر كل من الرجال والنساء بهذه التطورات، لا تزال المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بسبب عدم المساواة بين الجنسين.

حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية وما بعده. يكرس قانون الأحوال الشخصية في تونس العلاقات القانونية بين الرجل والمرأة في الأسرة وكذلك الحقوق الهامة للمرأة. يحق للمرأة، بموجب قانون الأحوال الشخصية، أن توافق بحرية وبصورة شخصية على الزواج وعدم الزواج دون الحد الأدنى لسن الزواج. كما يحظر القانون تعدد الزوجات ويجعل الطلاق أمرًا قانونيًا يتم طلبه من دون تمييز

من قبل الرجل أو المرأة. يضيف سقوط قانون ارتداء الحجاب عام 1959 وغيره من القوانين إلى قانون الأحوال الشخصية لإرساء أسس النهوض الاجتماعي للمرأة في تونس. يتضمن هذا الحق في الحصول على التعليم المجاني للأطفال من كلا الجنسين في قانون التعليم، والحق في العمل دون تمييز في قانون الخدمة المدنية وقانون العمل، وحقوق التصويت والأهلية الممنوحة للمرأة في قانون الانتخابات، الذي اعترف بحقوق المرأة في التصويت والأهلية منذ عام 1957.[1] عززت هذه البيئة القانونية في تونس تعليم المرأة وسهلت وصولها إلى سوق العمل، ولكنها ساعدت قبل كل شيء على تغيير التمثيلات الاجتماعية للجنسين، مما يشير إلى تطور العلاقات بين الرجل والمرأة نحو مزيد من المساواة.

حقوق المرأة في دستور 2014 يعترف دستور تونس لعام 2014 بالعديد من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنين. تشمل هذه الحقوق: الحق في المواطنة، والحق في التصويت والترشح للانتخابات، والحق في السلامة الجسدية، والحق في حرية التنقل والرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وغيرها. كما يوفر الدستور ضمانات قوية لحقوق المرأة. نصت المادة 21 على المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وأمام القانون دون تمييز. نصت المادة 46، من بين جملة أمور، على أن "الدولة ملتزمة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة، وتدعمها وتعمل على تعزيزها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الاضطلاع بمسؤوليات مختلفة في جميع المجالات". تطالب الفقرة 2 من المادة 34 بضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ووفقًا لأحكام الفقرة 3 من المادة 46 تلتزم الدولة بالعمل على تحقيق التكافؤ بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. تعتبر المادة 40 أن العمل حق لكل مواطن في ظروف لائقة وبأجر عادل. وبالمثل، تكتسب مكافحة العنف ضد المرأة قيمة دستورية، حيث أنه وفقًا للفقرة الأخيرة من المادة 46، تتخذ الدولة التدابير اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة.[2]

نضال المجتمع المدني - ونجاحه - لرفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. منذ الاستقلال، صادقت تونس على جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تقريبًا، بما في ذلك حقوق المرأة، دون إبداء أي تحفظات على الحقوق التي تكرسها. ومع ذلك، أبدت تونس تحفظات عام 1985، عند التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.[3] صيغت هذه التحفظات في شكل إعلان عام وتحفظات محددة وتفسيرية. تعلن الحكومة التونسية، بموجب الإعلان العام، أنها لن تتخذ أي قرار إداري أو تشريعي بموجب الاتفاقية يتعارض مع أحكام الفصل 1 من الدستور التونسي. أما التحفظات الأخرى فتتعلق بما يلي:

- الفقرة 2 من المادة 9 الخاصة بمنح جنسية الأم لأولادها،
- المادة 16 في فقراتها الفرعية (ج، د، و، ز، ح، ز) الخاصة بالحقوق والمسؤوليات داخل الأسرة، والتي يجب ألا تتعارض مع أحكام قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بمنح اسم العائلة للأبناء وحيازة الممتلكات عن طريق الميراث،
- الفقرة 4 من المادة 15 التي تتعلق بحق المرأة في اختيار محل سكنها وإقامتها والتي يجب ألا تتعارض مع أحكام الفصلين 23 و 61 من قانون الأحوال الشخصية بشأن حرية اختيار محل السكن والإقامة.

وبالتالي، وعلى الرغم من التصديق على هذه الاتفاقية، لم يتغير وضع المرأة في الأسرة، ولا تزال سلطة الزوج، بصفته رب الأسرة، هي المهيمنة. وهكذا، يستمر التمييز بين الرجل والمرأة وبين الحقوق المعترف بها في الاتفاقية، وذلك من خلال التحفظات. إن حقوق المرأة في الأسرة ليست كلها متساوية، في حين أنها متساوية في مجالات أخرى، ويتم التمييز ضمن إطار الأسرة، التي تمثل مجالا خاضعا أكثر لتعاليم الإسلام منغيرها من الأماكن الخاصة والعامة التي لا يذكر فيها الدين في كثير من الأحيان. منذ التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لم تتوقف الحركة النسائية المستقلة عن المطالبة برفع التحفظات على هذه الاتفاقية. في عام 2002، طلبت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من الحكومة رفع هذه التحفظات. في أكتوبر 2011، تم أخيرًا اتخاذ قرار برفع هذه القيود، كجزء من التحقيق الكامل لأهداف الثورة، والتحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي. تم ذلك إثر تنظيم مسيرة لمنظمات المجتمع المدني أمام مقر رئاسة الحكومة. شرع رئيس الحكومة في رفع التحفظات بموجب المرسوم بقانون رقم 2011-103 بتاريخ 24 أكتوبر 2011، مع الحفاظ على الإعلان العام، وحدث ذلك على الرغم من دعوات بعض التيارات المحافظة للتخلي ببساطة عن التصديق على الاتفاقية.[4] في 17 أبريل 2014، شرعت السلطات في إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بسحب التحفظات المتعلقة بالمادة 15 (4) من الاتفاقية والتحفظات على المادتين 9 (2) و16 و 29 (1) من الاتفاقية.

الجهود الجارية لتحقيق قدر أكبر من المساواة. كما يتضح من هذه الأمثلة التشريعية والدعوة الناجحة للمجتمع المدني، تم الاعتراف بحقوق المرأة منذ الاستقلال بطرق مختلفة، بما في ذلك تصديق تونس على الاتفاقيات الدولية التي تكرسها. تم اعتماد قوانين جديدة منذ عام 2011 لتعزيز هذه الحقوق، مثل أحكام الدستور، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، وقانون مناهضة العنف ضد المرأة، وقانون الانتخابات، ورفع التحفظات المذكورة أعلاه. في الوقت نفسه، يواجه التمتع بهذه الحقوق مقاومة من جهات عديدة. وهذا يفسر سبب يقظة النساء وكذلك منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، دائمًا بشأن محاولات التشكيك في هذه الحقوق أو انتهاكاتها، والدعوة إلى احترام هذه الحقوق وتكريس الديمقراطية القائمة على المساواة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن السياق العام الذي تشهده تونس منذ عام 2011 ضمن ما يسمى بالتحول الديمقراطي قد أثر بشكل كبير على وضع المرأة وعمق الفوارق بين الجنسين. على الرغم من تحسن مؤشرات المشاركة في الحياة السياسية من حيث الانتماء إلى الأحزاب والجمعيات السياسية والمشاركة في الانتخابات والمجالس النيابية، إلا أن هذا التحسن لم يقلل من مظاهر العنف التي تتعرض لها المرأة في نطاق الحياة العامة ولم يغير بشكل كبير المشهد العام فيما يتعلق بتولي المناصب القيادية. لعل تضاعف معدلات العنف ضد المرأة خلال جائحة كوفيد هو أحد المؤشرات التي يمكن أن تدل على هشاشة المكاسب التي حققتها المرأة التونسية على مدى عقود، والمخاطر المستمرة التي تهدد النساء الأكثر ضعفًا في تونس على وجه الخصوص.

يلزم إجراء بحث وفهم أعمق لمواقف الرجال ومعتقداتهم، لخدمة هذا الجهد، ولمواصلة إزالة الحواجز أمام المساواة بين الجنسين في تونس. تستكشف الأبحاث مثل هذه الدراسة الوضع الحالي لحقوق المرأة بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها في تونس.

2. المنهجية المستخدمة

تضمنت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط/شمال إفريقيا وتونس إجراء دراسة استقصائية على النطاق الوطني وإجراء سلسلة من المقابلات النوعية المعمقة. ترد هنا منهجيات كل منها.

2.1 المنهجية الكمية

أجرى المعهد العربي لحقوق الإنسان دراسة كمية بشأن المساواة بين الجنسين تهدف إلى فهم كيفية استجابة الرجال للمساواة بين الجنسين والمساهمة في تمكين المرأة، من خلال إجراء دراسة استقصائية للأسر المعيشية تستهدف 1200 رجل و1200 امرأة من عينات تمثيلية من الشعب التونسي. تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة فيما يلي:

1. توفير بيانات اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية مفصلة عن الأوضاع المختلفة للرجال والنساء في المناطق الحضرية والريفية.
2. تحديد العوامل المحددة لسلوك الرجل والمرأة وقبولهم للمساواة بين الجنسين.
3. توفير المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية والنفسية والاقتصادية والتعليمية اللازمة لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف تمكين المرأة والمساواة الكاملة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.
4. توفير مؤشرات عن ممارسات العنف في البيئة الأسرية وخاصة تلك الممارسات الموجهة ضد المرأة.
5. تشخيص المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تعوق التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
6. تقديم مقترحات للمساعدة في وضع الخطط والبرامج والتدابير العملية والتشريعات الجديدة لزيادة تحسين وضع المرأة في المجتمع التونسي.

مراحل إعداد الدراسة. تضمن إعداد هذه الدراسة مراحل متعددة على النحو التالي:

- إعداد مراجعة مكتبية بشأن موضوع الدراسة
- وضع المنهجية الأدبية والميدانية بما يتناسب مع السياق التونسي
- تحديد التمثيل الجغرافي والمناطق المستهدفة للدراسة
- إجراء دراستين استقصائيتين بشأن الأسر المعيشية «الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط/شمال إفريقيا»، إحداهما للرجال والأخرى للنساء
- إجراء اختبار مسبق

- إعداد أدوات التدريب للباحثين الميدانيين بما في ذلك دليل للباحثين الميدانيين
- عقد دورات تدريبية للباحثين الميدانيين
- إجراء دراسة استقصائية للأسر المعيشية تستهدف 1200 رجل و1200 امرأة من عينات تمثيلية من الشعب التونسي
- تحليل البيانات المستخلصة من الدراسة الاستقصائية
- إعداد تقرير وطني نهائي عن مخرجات الدراسة الكمية والنوعية بالشراكة مع خبراء جمعية بيتي ومؤسسة بروموندو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

أدوات جمع البيانات. اعتمد فريق الدراسة على نموذج قياسي تم إعداده من قبل مؤسسة بروموندو. ويتطلب مراجعة شاملة حيث تم إعداده وتكييفه ليناسب المجتمع التونسي. كما تم استشارة هيئة مراجعة مكتبية للتأكد من مدى استجابة النسخة النهائية من النموذج للأخلاقيات العلمية. بالإضافة إلى ذلك، تمت ترجمة جميع الأسئلة إلى اللهجة التونسية وتم إجراء اختبار مسبق يؤكد كفاءة العملية بأكملها وسلامتها.

تتضمن الاستمارات الخاصة بالرجال والنساء الأقسام التالية:

- قسم تمهيدي عن خصائص الأسرة وتكوينها
- معلومات تتعلق بالخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمستجيب (أ)
- تجارب خلال مرحلة الطفولة (ج)
- الزواج والطلاق (د)
- العلاقة الزوجية (ه)
- مسؤوليات الوالدين (و)
- العلاقات بين الرجل والمرأة (ز)
- مشاركة المرأة في الحياة العامة (ح)
- القوانين والسياسات (ط)
- العلاقات الزوجية أو العلاقات بين الشريكين (ي)
- الصحة وجودة الحياة (ك)
- تجارب الحياة (ل)

تسمح الأسئلة المطروحة بالفهم الشامل لجميع الجوانب التي تستهدفها الدراسة وتوفر أدوات دقيقة لقياس السلوكيات والمواقف، مما يسمح بإجراء مقارنة بين هذه السلوكيات والمواقف من ناحية وإجراء مقارنة بينها وبين ما ذكره الرجال والنساء من ناحية أخرى.

طريقة اختيار العينات. استهدفت عينة الدراسة 2400 أسرة موزعة على 120 منطقة تعداد تم اختيارها عشوائيًا من كامل أراضي الجمهورية حيث تم سحب العينات من قبل المعهد الوطني للإحصاء في تونس. يبلغ متوسط عدد الأسر المعيشية في كل منطقة حوالي 80 أسرة، مما يسمح بإجراء مقابلات مع ربع هذه الأسر، أي 20 أسرة في كل منطقة. تم ذلك بعد تحديد نقطة البداية في كل منطقة واختيار الاتجاه والخطوة المناسبة عند القيام بالعمل الميداني. تم تقسيم عينات المناطق على المحافظات وفقًا للوزن الديموغرافي للسكان في كل منطقة، كما هو موضح في الشكل 1.

الجدول 1. توزيع العينات حسب المناطق

تفاصيل العينات بالنسبة لكلجهة، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

الجهة	محافظة المحافضة	عدد المناطق	عدد الأسر	الأسر بالنسبة لكل جهة
إقليم تونس الكبرى	تونس	13	260	600
	أريانة	7	140	
	بن عروس	6	120	
	منوبة	4	80	
الشمال الشرقي	نابل	10	200	340
	بنزرت	7	140	
الشمال الغربي	جندوبة	9	180	320
	الكاف	7	140	
الوسط الشرقي	سوسة	7	140	500
	المنستير	5	100	
	المهدية	4	80	
	صفاقس	9	180	

تكملة

الجهة	محافظة المحافضة	عدد المناطق	عدد الأسر	الأسر بالنسبة لكل جهة
الوسط الغربي	القيروان	7	140	280
	القصرين	7	140	
الجنوب الشرقي	مدنين	11	220	220
الجنوب الغربي	قفصة	7	140	140
الإجمالي		**120**	**2,400**	**2,400**

هدفت الدراسة إلى إجراء مقابلات مع فرد من كل أسرة في العينة، مما أتاح الحصول على 2400 استمارة (1200 استمارة للرجال و1200 استمارة للنساء). تم اختيار الشخص الذي تمت إجراء المقابلة معه بناءً على سحب عشوائي داخل الاسرة تم إجراؤه بواسطة برنامج محدد مسبقًا مثبت على الأجهزة اللوحية الإلكترونية التي تحتوي على الاستمارات والعينات.

من الذي أجرينا مقابلة معه؟

ترد التفاصيل الكمية للعينة بناءً على العمر والتعليم والعمل والحالة الاجتماعية في الجدول أدناه.

	الرجال		النساء	
	عدد	%	عدد	%
الفئة العمرية				
18-29	466	40.1	397	34.5
30-39	285	24.5	325	28.3
40-49	205	17.7	214	18.6
أكبر من 50	205	17.7	213	18.5
مستوى التعليم				
أقل من الثانوية	362	31.2	431[5]	37.5
التعليم الثانوي	587	50.6	445[6]	38.8

تكملة

	الرجال		النساء	
	عدد	%	عدد	%
مستوى التعليم العالي	211	18.2	273[7]	23.8
حالة التوظيف				
المشتغلون (عمل بدوام كامل أو بدوام جزئي)	745	64.2	288	25.1
العاطلون عن العمل (يبحث عن عمل)	195	16.8	147	12.8
غير الناشطون (يدرس/يتعلم)	110	9.5	121	10.5
غير الناشطون (متقاعد، أو عاجز، أو يعمل في التدبير المنزلي، أو لا يبحث عن عمل)	87	7.5	585	50.9
حالة أخرى	23	2.0	8	0.7
الحالة الاجتماعية				
لم يتزوج أبدًا	638	55.0	346	30.1
متزوج	498	42.9	722	62.8
كان متزوجًا ولكنه غير متزوج حاليًا	24	2.1	81	7.1
الإجمالي (العدد)	1160	100.0	1149	100.0

2.2 المنهجية النوعية

أجرى فريق الباحثين دراسة استقصائية من خلال إجراء مقابلات معمقة شبه منظمة في الفترة[8] بين نوفمبر 2021 ويناير 2022 مع عينة منطقية (عدد= 61) في محافظات مختلفة من الدولة: تونس الكبرى (تونس، ومنوبة، وأريانة، وبن عروس)، ونابل (قليبية، ودار علوش)، وسوسة (سوسة، والمسعدين، والطفالة)، والمنستير، والمهدية، وصفاقس، وسيدي بوزيد، ومدنين (جربة وجرجيس)، وتوزر (توزر ونفطة) والكاف وجندوبة وبنزرت (انظر الملحق 3).

تتضمن العينة النوعية 34 رجلاً و 27 امرأة. تم إجراء مقابلات مع النساء بهدف التركيز على كيفية إدراكهن للممارسات الذكورية، والمساعدة في تشكيل - أو رفض - الهيمنة الذكورية، وفي أي مناطق على وجه التحديد. علاوة على ذلك، لا يمكن تعريف الذكورة، التي نود أن نفهمها في تعددها، إلا فيما يتعلق بالمرأة، وذلك نظرًا لأن الممارسات الجنسانية علائقية (كونيل، 2005). كما حرص فريق البحث على أن تكون العينة متنوعة وفقًا للمتغيرات التالية: العمر، والبيئة (حضرية، وريفية وشبه حضرية)، والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية، لاختبار عدد من الفرضيات المتعلقة بالاختلافات في الممارسات و تمثيلات الأفراد.

كما سعت العينة النوعية إلى تحديد الفروق بين الأجيال، مثل آثار التنشئة الاجتماعية الأولية (العلاقات مع الوالدين، وهيمنة التدين والمذهب التقليدي في الأسرة) والتنشئة الاجتماعية الثانوية على بناء نماذج الذكورة المهيمنة. يعد تنويع ملفات تعريف المستجيبين أمرًا بالغ الأهمية في هذا الصدد لأنه يسمح لنا بتحديد ما تدين به الممارسات والتمثيلات المتعلقة بالذكورة للتجارب الاجتماعية للأفراد، وخاصة فواصل السيرة الذاتية (الانفصال الرومانسي، والطلاق، والبطالة، وتجربة التعرض للعنف أو الاعتداء الجنسي)، وتجربة الزواج أو العلاقات الرومانسية.

يتألف دليل المقابلة من خمسة محاور. يتعلق المحور الأول بالتصورات والمواقف تجاه المساواة بين الجنسين. يتمثل الهدف من هذا القسم في إدخال المحاور إلى مجال المساواة بشكل عام لإقامة صلة بين أنواع الذكورة والطرق التي يُنظر بها إلى أوجه عدم المساواة القانونية والاجتماعية، وليس كما هي موجودة بالفعل. يهدف المحور الثاني، المتعلق بتصورات أدوار الجنسين، إلى تحديد تأثير التنشئة الاجتماعية الأولية على استيعاب نماذج العلاقات بين الجنسين (تقسيم المهام، والعلاقات مع الوالدين، واستنساخ نموذج الأبوة أو الابتعاد عنه) والتحقيق في قدرة الفاعل الاجتماعي على تحديها.

تمكّن قضية العنف، التي تشكّل المحور الثالث في دليل المقابلة، من التحقيق في التشابك بين العنف والصورة المثالية للرجل، وعلاقات القوة بين الرجل من جهة وبين الرجل والمرأة من جهة أخرى. كما تم النظر في صورة جسد الرجل التونسي وتطوره في المحور الرابع من الدليل. أخيرًا، تم تخصيص المحور الخامس من دليل المقابلة لتمثيلات النشاط الجنسي وتجاربه. في هذا القسم، يتم التعامل مع الجنس من خلال المعايير للرد على نفس الفرضية التي تم استكشافها في المحور الثالث لهذه الدراسة المتعلق بالعنف، وهو التشابك بين الرجولة والجنس.

تم استخدام جميع المقابلات التي تم إجراؤها في التحليل، لكن اختار فريق البحث الحالات والنتائج الأكثر صلة بالموضوع والأكثر توضيحًا لتجسيدها. تم إجراء الدراسة الاستقصائية وفقًا للمبادئ الأخلاقية الحالية. تم احترام معايير الاختيار العادلة أثناء اختيار المستجيبين وكان هذا ممكنًا بفضل شبكة بيتي للجمعيات الشريكة (المدرجة أدناه)، وكذلك شبكة الباحثين غير الرسمية من الزملاء والطلاب والمعارف الشخصية، وما إلى ذلك.

- جمعية التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجرجيس. جمعية مواطنة وحرية بجربة
- جمعية المنحلة للمواطنة الفاعلة بتوزر
- جمعية التصرف المستدام بواحة رأس العين نفطة أجدور -جمعية شانتي

- جمعية الشارع فن بمدينة تونس
- جمعية دمج للعدالة والمساواة
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات -صفاقس

حرص فريق البحث على الحصول على الموافقة الحرة والمستنيرة للمستجيبين، وضمان الخصوصية والسرية من خلال حماية الوصول إلى المعلومات الشخصية ونشرها. استغرقت المقابلات ما بين ساعة و3 ساعات و30 دقيقة. تم تسجيلها وإجراؤها في مباني الجمعيات الشريكة، وفي غرف الاجتماعات المستأجرة لأغراض الدراسة الاستقصائية، وأحيانًا في المقاهي.

تعيين المستجيبين النوعيين في ثلاث وجهات نظر عالمية

ركز تحليل البيانات النوعية لهذا المشروع على الفروق والتناقضات الهامة بين ثلاث وجهات نظر عالمية بارزة بين المشاركين. سيشير هذا التقرير إلى هذه الأنواع الثلاثة باختصار.

النوع 1: المدافعون عن النظام الأبوي

تتضمن المجموعة الأولى أولئك الذين يعتبرون خطأً أن القانون التونسي يكرس عدم المساواة لصالح المرأة، واصفين مثل هذا الوضع القانوني بالتهديد لأنه يخل بالنظام الأبوي «الطبيعي». هذه المجموعة متسقة في وجهة نظرها ولا تعبر عن أي شك أو تنافر أو ارتباك. فهم يستمدون اتساقهم من التوافق مع فهمهم للإسلام و/أو التقاليد. هؤلاء الأفراد إما متدينون (وفي بعض الحالات سلفيون) أو ينتمون إلى عائلات أو مناطق محافظة (جنوب تونس، والمناطق الساحلية الريفية). ما يميز هذا النوع هو السعي للحفاظ على سيادة الرجال في جميع جوانب المجتمع: الحقوق، وتقاسم المهام (في المجال المنزلي المخصص للنساء)، والجنس (تبعية ذكورة المثليين من خلال اعتبار المثلية الجنسية انحرافًا يستحق العقاب). حيث يُنظر إلي كل ما يعكر صفو الرجل المهيمن على أنه عنصر خارجي تفرضه الدولة أو العالم الغربي.

يشعر الرجال الذين ينتمون إلى هذه المجموعة، بحكم وظيفتهم كحماة للمرأة، أنه ينبغي أن يكون لهم الحق في إخضاع النساء لإرادتهم واحتياجاتهم (المنزلية، والجنسية)أو حرمان المرأة من الحصول على عمل أو تقييد وصولها إلى الأماكن العامة. عندما يتم الاعتراف بعدم المساواة الاجتماعية، فإنه يُنظر إليها على أنها مشروعة تمامًا ولا ينبغي التشكيك فيها بأي حال من الأحوال. «الرجل رجل»/رد متكرر بين المستجيبين المصنفين في هذه المجموعة. يتم تقديم هذا التفسير عندما يسألهم المحاور عن السلوكيات المخالفة للشريعة الإسلامية، مثل قاعدة العذرية المفروضة حصريًا على النساء، والإدانة الأقوى لزنا الإناث (بينما يدين الدين الإسلامي كليهما) وحرمان الأخوات من الميراث. غالبًا ما يمثل الدين السجل الذي يستمد منه المستجيبون أسبابًا تبرر عدم المساواة، ولكن يبدو أن التقاليد الأسرية لها تأثيرات أقوى. وبالفعل، هناك حالات كثيرة تؤكد أن غلبة الأخ راسخة لدرجة أن حرمان الأخوات من الميراث، وإن كان محرمًا في الإسلام، يُنظر إليه على أنه أمر طبيعي وواضح، لأن هذه هي الطريقة التي كانت تتم بها الأمور في أسرهم.

النوع 2: معارضو النظام الأبوي

إن النوع الثاني مشابه للنوع الأول فقط من حيث أنه يمثل رؤية عالمية متماسكة وواثقة تمامًا: أي معارضة التفاوتات القانونية والاجتماعية بين الجنسين. عندما ترفض المجموعة الأولى بشدة الجهود المبذولة لتكريس المساواة، تدافع المجموعة الثانية عنها تمامًا.

بدلاً من أن تكون مبنية على أساس الدين و/أو التقاليد، فإن آراء هذه المجموعة وأفعالها مبنية على المقاومة، أي التمرد على النظام الأبوي. تشهد الذكورة في هذه المجموعة أعظم إعادة تشكيل، وذلك مقارنة بالمجموعتين الأخريين. تساعد دراسات الحالة الموجزة المتعلقة بالردود في هذه المجموعة على توضيح الظروف التي تفضل هذا الوضع الأكثر تمردًا.

آسر ، يبلغ ٣٢ عامًا، وحاصل على درجة الماجستير في التصميم ويعمل في منظمة غير حكومية في توزر. اكتشف القضايا الجنسانية لأنه يساري وكان عضوًا في اتحاد الطلاب. يطلق على نفسه اسم الفوضوي. كانت والدته صيدلانية ووالده عالم أحياء. لديه شقيقان. قامت والدته بتربيته فقط، وأعطت الطفلين الآخرين لأختها؛ لأنها لم تستطع رعاية ثلاثة أطفال بسبب عملها، ولأن زوجها لم يساهم في الأعمال المنزلية. عاش بمفرده مع والديه حتى عاد إخوته بعد ثماني سنوات. الصورة التي يمتلكها لأمه هي صورة امرأة تواجه استغلالاً مزدوجًا في العمل والمنزل:

> كانت والدتي تستيقظ في الساعة الرابعة صباحًا لتحضير الإفطار والغداء، وتذهب إلى العمل في الساعة السابعة، وتعود إلى المنزل ظهرًا، وتجهز المائدة، وتغسل الأطباق، ثم تأخذ قيلولة صغيرة، و كانت تعود إلى العمل في الساعة الثالثة. كانت تعود إلى المنزل ليلاً منهكة، وتحضر العشاء وتغسل الأطباق. لم تسمح لنا أبدًا بمساعدتها في غسل الأطباق لأننا كنا أولاد وهذا أمر غير مقبول.

إن الظروف الخاصة لعائلته، وحقيقة أنه انفصل عن شقيقيه لأن والدته لم تستطع التوفيق بين عملها ومسؤولياتها تجاه أسرتها، ساهمت بالتأكيد في تكوين الإدراك النقدي لآسر فيما يتعلق بالنظام الجنساني وطريقة عمل المجتمع ككل.

رامي، رامي طالب قانون يبلغ من العمر 23 عامًا في صفاقس. يعيش مع والديه وشقيقتيه الأكبر سنًا. والدته ربة منزل، والده تاجر. يطلق على نفسه اسم مناصر المرأة. اختار متابعة دراسات القانون بهدف "تغيير المجتمع". في بداية المقابلة ندد بالعنف "المؤسسي" ضد المرأة. كما انتقد فكرة "البينة" وهي إلزام المرأة بممارسة الجنس عندما يدفع الزوج مهرًا. واستنكر عدم المساواة في الأجور بين المرأة والرجل في مجال الزراعة. كما استنكر كراهية رجال الشرطة والقضاة (رجال ونساء) وصعوبة تطبيق المادة 58. يريد رامي أن يجرد الآباء من السلطة الأبوية. بالنسبة لرامي، ينبغي على من يكسب المال تغطية نفقات المنزل. ويعتبر قانون الميراث قانونًا "رجعيًا" يتعارض مع الدستور

والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. في حديثه عن والدته، قال إنها عملت قليلاً كرئيس عمال في مصنع قبل الزواج. قالت لرامي: "عندما تزوجت، انطفأت". أخبرنا، "أدرك أنني لم أسأل والدتي أبدًا ما الذي أطفأها؟ هل كان حفل الزفاف؟ هل كان نحن أطفالها؟ ليس لدي أي فكرة!"

تُظهر هذه الأمثلة المختصرة، من بين العديد من الأمثلة الأخرى الواردة في التقرير، أن عمليات التنشئة الاجتماعية وعناصر السير الذاتية الشخصية للأفراد يبدو أنها تبني كيفية إدراك الرجال للجنس، أكثر من الفئات المبسطة مثل العمر أو الوضع الاجتماعي أو المستوى التعليمي.

النوع 3: الوسطى المهيمن

تعتبر المجموعة الثالثة الأكثر تعقيدًا وتناقضًا وفي نفس الوقت مهيمنة. لا تحمل هذه المجموعة نظرة عالمية متماسكة تمامًا كما تفعل المجموعتان 1 و2، ولكن بدلاً من ذلك تتميز نظرتها للعالم بمعايير هجينة واستخدام انتقائي أو حتى متناقض داخليًا فيما يتعلق بالدين والتقاليد. يتنوع المستجيبون الذين ينتمون إلى هذا النوع، بما في ذلك أولئك الذين ينددون بعدم المساواة القانونية والاجتماعية بين الجنسين في بعض المجالات ويجنسونها في مجالات أخرى، إلى جانب أولئك الذين يعتبرون أن القانون يمنح المرأة امتيازًا ويعتبرون هذا تمييزًا ضد الرجل، بينما يقدمون بعض المواقف الأخرى المؤيدة للمساواة بين الجنسين. باختصار، هذه المجموعة مضطربة ومتناقضة بعض الشيء، وهي سمة عامة لمجتمع يمر بتحولات تتعلق بالجنس.

على عكس المستجيبين من النوع الأول، لا يمثل الإسلام القوة الوحيدة التي يبني عليها هؤلاء المستجيبين المواقف والتمثيلات. في الواقع، يتم تعبئة الدين بشكل انتقائي لتبرير عدم المساواة بين الجنسين، ولتحديد ما هو قانوني وغير قانوني، وما هو مسموح وما هو محظور، مع استبعاده في قضايا أخرى.

من الضروري أن نراقب هذه المجموعة «الوسطية المهيمنة»، وخاصة الرجال، لتعزيز المساواة بين الجنسين في تونس. إن الجهود المبذولة لتغيير مواقف المجموعة 1، المدافعون عن النظام الأبوي، تواجه طريقًا صعبًا للغاية إن لم يكن مستحيلاً. إن الجهود المبذولة لتغيير مواقف المجموعة 2، معارضو النظام الأبوي، غير ضرورية غالبًا لأن هذه المجموعة تؤيد بقوة المساواة بالفعل. ولكن مع المجموعة 3، فإن التغيير ممكن، وتوجد فرص للمؤيدين.

سيستمر الجزء المتبقي من التقرير في استكشاف هذه الأنواع الثلاثة من وجهات النظر العالمية، مع محاولات لتحديد مثل هذه الانفتاحات لتغيير قلوب وعقول «الوسطى المهيمن»

3. النتائج

يقدم هذا القسم نتائج الدراستين الكمية والنوعية ضمن سبعة محاور. يتم تقديم نتائج الدراسة الاستقصائية ومقاطع من المقابلات المعمقة تباعا لتوفير الاتساع والعمق في كل موضوع.

3.1 المواقف تجاه نوع الجنس والمساواة بين الجنسين والذكورة

إن الدراسات المتعلقة بالذكورة قليلة ومتباعدة في تونس. يتم تناول هذا الموضوع بشكل عام بطريقة فرعية في الدراسات المتعلقة بنوع الجنس.[9] ومع ذلك، منذ ثورة 2011، كانت الذكورة موضوع اهتمام متزايد في الصحافة والاجتماعات.[10] بشكل عام، على الرغم من التغييرات التي مر بها المجتمع التونسي على مر السنين، توضح الكثير من الأبحاث المتاحة أن التمثلات الاجتماعية لأدوار الجنسين لا تزال غير متكافئة في تونس. إذ تتميز المواقف الاجتماعية تجاه نوع الجنس إلى حد كبير بالرؤية التقليدية للمجتمع القائمة على التقسيم الجنسي فيما يتعلق بالعمل (مع وجود الرجال في المجال العام، والنساء في القطاع الخاص). كمجال أساسي للتركيز، وللبناء على دراسات سابقة أخرى في تونس، تسأل الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين المستجيبين ما إذا كانوا يوافقون أو يختلفون مع مجموعة واسعة من المواقف التقليدية التقييدية المتعلقة بنوع الجنس. يساعدنا هذا في تقييم مدى استمرار الآراء الضارة المتعلقة بأدوار الرجال والنساء في المجتمع، وما قد يكون تأثير هذه المواقف. يقدم الجدول أدناه أول مجموعة مختارة من هذه المواقف، مرتبة ضمن أربع فئات. النسب المئوية الموضحة في الجدول 2 هي نسبة الرجال والنساء الذين قالوا إنهم "موافقون" أو "موافقون بشدة" على العبارة. يتم تأطير معظم العبارات، وليس كلها، بطريقة تقييدية أو ضارة، مثل هذه الاتفاقية التي تشير إلى وجهة نظر أكثر تقييدًا.

الجدول 2. المواقف تجاه المساواة بين الجنسين

النسبة المئوية للمشاركين الذين وافقوا على عبارات مختارة بشأن أدوار الجنسين واتخاذ القرار، والعنف، وتصورات الذكورة والأنوثة، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

		الرجل (النسبة المئوية)	المرأة (النسبة المئوية)
المواقف تجاه أدوار الجنسين واتخاذ القرار			
1	أهم دور للمرأة هو العناية بالمنزل والطهي للعائلة.	41.7	29.3
2	ينبغي أن يكون للرجل الكلمة الأخيرة بشأن القرارات في المنزل.	70.1	48.1
3	ينبغي أن تضطلع الأم بمسؤولية تغيير الحفاضات، وتحميم الأطفال، وإطعامهم.	40.7	30.7
4	ينبغي أن تتمتع المرأة المتزوجة بنفس حقوق زوجها فيما يتعلق بالعمل خارج المنزل.	83.3	95.1
المواقف تجاه العنف			
5	هناك أوقات تستحق فيها المرأة التعرض للضرب.	16.1	8.2
6	ينبغي أن تتسامح المرأة مع العنف للحفاظ على الأسرة مترابطة.	16.0	1.7
تصور الذكورة والأنوثة			
7	لكي تصبح رجلاً، عليك أن تكون قاسيًا.	59.7	29.8
8	إذا كانت الموارد شحيحة، فإن تعليم الأولاد أهم من تعليم البنات.	13.6	6.9
9	من واجب الرجل ممارسة الوصاية على قريباته الإناث.	77.8	49.3
10	الأولاد مسؤولون عن سلوك أخواتهم الإناث، حتى لو كانوا أصغر منهن.	76.1	47.2
11	ينبغي أن يكون للمرأة غير المتزوجة نفس الحق في العيش بمفردها مثل الرجل غير المتزوج.	43.6	52.8
المواقف تجاه العلاقات والجنس والإنجاب			
12	تتحمل المرأة مسؤولية تجنب الحمل.	29.5	30.4
13	إذا كان الرجل لا يريد ممارسة الجنس، فهذا أمر طبيعي ولا يقلل من شأنه كرجل.	87.8	89.7

باستثناء موقف واحد فقط، يتبنى الرجال وجهات نظر أكثر تقييدًا من النساء فيما يتعلق بعبارات المواقف الجنسانية هذه. على سبيل المثال، اتفق ما يقرب من 68 في المائة من الرجال على أن "الرجل يجب أن تكون له الكلمة الأخيرة بشأن اتخاذ القرارات في منزله"، مقارنة بحوالي 48 في المائة من النساء. لا يقتصر هذا التناقض على العناصر المتعلقة بأدوار الرجال. اتفق نسبة أكبر من الرجال - 40 في المائة - على أن "أهم دور للمرأة هو العناية بالمنزل والطهي للعائلة" مقارنة بالنساء (30 في المائة). تشير هذه البيانات بوضوح إلى أن الآراء التقييدية حول أدوار الجنسين ما زالت حية في أذهان المستجوبين التونسيين، على الرغم من أنها منتشرة أكثر بكثير بين الرجال مقارنة بالنساء.

كما أكد بعض المشاركين في الدراسة النوعية على وجهات النظر الجوهرية المتعلقة بأدوار الرجال والنساء. وفقًا لسليم، مفوض شرطة (رجل) يبلغ من العمر 42 عامًا من بنزرت، "نعود إلى نقطة البداية، المرأة لديها عالمها ومخاوفها ونفس الشيء ينطبق على الرجل [...] أحيانًا تكون هناك مواقف حيث يتعين أن تتصرف كرجل، فالرجل رجل، والمرأة امرأة". في الفقرة الواردة أدناه، يوضح سليم هذه الآراء التي تعتبر نموذجية بالنسبة "للمدافعين عن النظام الأبوي" الذين تم ذكرهم أعلاه:

سليم: كيف أشرح لك هذا؟ على سبيل المثال، هل يمكن أن تؤدي المرأة عمل البواب؟ هذا كل شيء! هل يستطيع الرجل أن يفعل الأشياء الخاصة بالمرأة؟ لا أعتقد ذلك!

المحاور: مثل ماذا، وضح بمثال؟

سليم: غسل الملابس ومسح الأرضية أو أيًا كان.

المحاور: إذن، بالنسبة لك إنها مسألة اختلاف بيولوجي؟

سليم: نعم!

المحاور: هل هناك اختلافات نتيجة لذلك؟

سليم: نعم، بشكل عام.

المحاور: في الأدوار؟

سليم: لا يمكن أن تضطلع المرأة بدور الرجل والعكس صحيح.

في الوقت نفسه، وافقت نسب كبيرة من المشاركين في الدراسة الاستقصائية على بعض العبارات المدرجة الأكثر إيجابية. على سبيل المثال، وافق حوالي 88 بالمائة من الرجال و90 بالمائة من النساء على أنه "إذا كان الرجل لا يريد ممارسة الجنس، فهذا أمر طبيعي ولا يقلل من شأنه كرجل". كما، شعر 95 في المائة من النساء و83 في المائة من الرجال أنه "ينبغي أن تتمتع المرأة المتزوجة بنفس حقوق زوجها فيما يتعلق بالعمل خارج المنزل"، وهذه علامة مشجعة (على الرغم من اتباع تحليل أعمق بشأن تمكين المرأة اقتصاديًا أدناه). وفي إشارة إيجابية أخرى، وافق عدد قليل جدًا من المستجيبين من كلا الجنسين على أنه "إذا كانت الموارد شحيحة، فإن تعليم الأولاد أهم من تعليم البنات".

الجدول 3. مقياس الرجل بالنسبة للمساواة بين الجنسين

متوسط الدرجات بين المجموعات المختلفة على مقياس الرجل بالنسبة للمساواة بين الجنسين يتراوح بين 3-0، حيث تشير الدرجات الأعلى إلى الآراء الأكثر إنصافًا، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

		الرجال	النساء
العمر	18-29	1.61	2.04
	30-39	1.69	1.94
	40-49	1.66	1.92
	أكبر من 50	1.67	1.74
التعليم	أقل من الثانوية	1.55	1.73
	التعليم الثانوي	1.62	1.97
	التعليم العالي	1.90	2.21
التوظيف	يعمل	1.66	2.04
	عاطل عن العمل	1.63	1.90
الحالة الاجتماعية	لم يتزوج أبدًا	1.63	2.01
	متزوج	1.68	1.91
	أخرى (منفصل، مطلق، أرامل)	1.47	1.86
الوسط	حضري	1.69	1.98
	غير حضري	1.56	1.84
	المتوسط العام	1.65	1.94

عندما يتم احتساب جميع العبارات الثلاث عشرة الواردة في الجدول السابق معًا في درجة مقياس واحد، حيث تكون درجة الإجابات الأكثر إجحافًا 0 ودرجة الإجابات الأكثر إنصافًا 3، فمن الممكن حساب درجة لكل مستجيب بناءً على متوسط إجابته بالنسبة لجميع العبارات الثلاث عشرة. يوضح الشكل 3 متوسط درجات المقياس بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية من الرجال والنساء، مما يركز على بعض الفروق والاتجاهات الكمية. أولاً، مع مجموع نقاط يبلغ 1.94 مقارنةً بـ 1.65 للرجال، نرى بوضوح أن لدى النساء مواقف أكثر إنصافًا في المتوسط. كما تظهر بعض الأنماط الأخرى:

- **العمر:** لا تختلف مواقف الرجال اختلافًا كبيرًا عبر الفئات العمرية، ولكن من الملاحظ أن الفئة العمرية الأصغر لديها آراء أقل إنصافًا. وعلى النقيض من ذلك، لدى النساء الأصغر سنًا آراء أكثر إنصافًا. ويشير هذا إلى الاضطرابات وأدوار الجنسين المتنازع عليها بين الشباب في تونس على أساس نوع الجنس.
- **التعليم:** كما يحرز أصحاب التحصيل العلمي العالي درجات أكثر إنصافًا، وذلك بالنسبة لكل من الرجال والنساء.
- **التوظيف:** لدى النساء العاملات آراء أكثر إنصافًا من النساء العاطلات عن العمل، في حين أن مواقف الرجال لا تختلف كثيرًا بناءً على حالة التوظيف.
- **الحالة الاجتماعية:** لدى الرجال المتزوجون أكثر الآراء إنصافًا بين الرجال، بينما لدى المرأة التي لم تتزوج مطلقًا أكثر الآراء إنصافًا بين النساء.
- **الوسط:** كان لدى المستجيبين في المناطق الحضرية آراء أكثر إنصافًا من المستجيبين في البيئات غير الحضرية.

ومع ذلك، من المهم عدم المبالغة في هذه المقارنات. تنظر هذه التحليلات في عامل واحد فقط - السن والتعليم وما إلى ذلك - كل مرة. وكما يُظهر التحليل النوعي بقوة، فإن تجارب السيرة الذاتية، وبيئة الأسرة المحددة، والقدوة، والتدين، والعديد من العوامل الأخرى تتضافر للتأثير على نظرة الشخص للعالم، وليست فئة ديموغرافية واحدة.

بالإضافة إلى العبارات المذكورة أعلاه المتعلقة بأدوار الأسرة والهوية الجنسية، ركز المستجبون على حالة المساواة بين الجنسين في المجتمع التونسي. هنا، تبرز الاختلافات في الرأي بين الرجال والنساء بشكل واضح أيضًا (انظر الشكل 4).

الشكل1. آراء بشأن المساواة بين الجنسين في المجتمع

النسبة المئوية للمستجوبين الذين وافقوا على عبارات مختارة تتعلق بالمساواة بين الجنسين في المجتمع، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين، تونس 2022

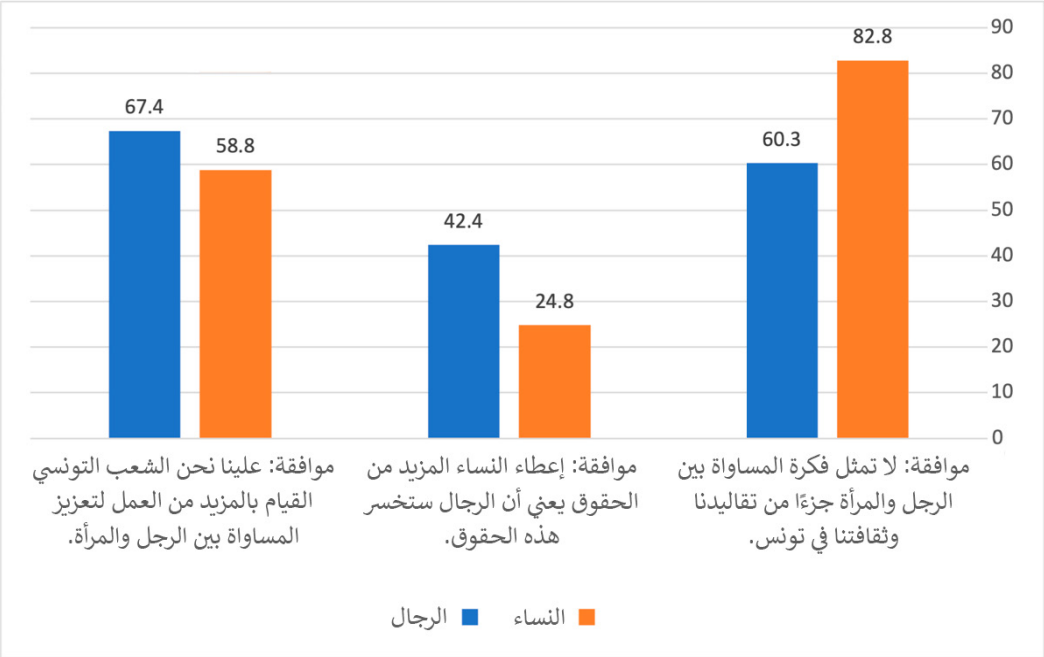

يبدو أن المستجوبين من الرجال والنساء في تونس يختلفون بشكل أساسي مع بعضهم البعض بشأن ما إذا كانت المساواة بين الجنسين تشكل مسعًا جديرًا بالمتابعة وأساسيًا في تونس. اتفقت نسبة كبيرة من النساء مقارنة بالرجال على أن "التونسيين بحاجة إلى بذل المزيد من العمل لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة"، وكان من المرجح أن يتبنى الرجال وجهة نظر مشككة بأن "وجود المزيد من الحقوق للمرأة يعني خسارة الرجل." في كلتا الحالتين، تعبر المرأة بشكل عام عن وجهة نظر مفادها أن المساواة بين الجنسين غير مطبقة في تونس، وستفيد الجميع. لكن في الوقت نفسه، شعر غالبية النساء والرجال أن "فكرة المساواة بين الرجل والمرأة ليست جزءًا من تقاليدنا وثقافتنا في تونس"، وهذه علامة مقلقة.

إن المستجوب فيصل، الذي يعيش في جرجيس جنوب تونس (في الأصل من دوز)، يبلغ 40 عامًا. وهو متزوج منذ 11 عامًا وأب لطفلين. وهو حاصل على درجة الماجستير ويعمل كموظف حكومي في إحدى البلديات ويمتلك ورشة لتصليح الهواتف المحمولة. باعتباره من "المدافعين عن النظام الأبوي"، يرى فيصل أن لدى المرأة حقوقًا أكثر من الرجل بشكل عام، ويجادل:

> إذا شاهدت البرامج التلفزيونية والراديو ووسائل الإعلام، فستجد أنها تناقش حقوق المرأة طوال الوقت. هل ناقشنا حقوق الرجل من قبل؟ نتيجة لهذا الوضع، لدى المرأة حقوقًا أكثر من الرجل، وهذا هو الحال منذ 40 عامًا على الأقل.

3.2 تمكين المرأة اقتصاديًا والقيادة العامة

التوظيف والتمكين الاقتصادي. إن حق المرأة في العمل هو أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تتضمنها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وكذلك التشريعات الوطنية (الدستور، وقانون الخدمة المدنية، وقانون العمل). يعد شرطًا ضروريًا لتحرر المرأة الكامل واستقلالها الاقتصادي. كما أن قانون العمل ونظام الخدمة المدنية أرسيا صراحة مبدأ عدم التمييز بين الجنسين.

في الواقع، يخضع وصول المرأة إلى سوق العمل وكذلك ظروف عملها للتقسيم الجنسي للعمل الاجتماعي. يستند هذا التقسيم إلى مبدأين أساسيين: مبدأ الفصل (هناك وظائف للرجال ووظائف النساء) والمبدأ الهرمي (وظيفة الرجل أكثر "قيمة" من وظيفة المرأة).[11] ومع ذلك، فإن العديد من القطاعات المحجوزة تقليديًا للرجال أصبحت تدريجيًا أكثر أنوثة، وذلك بفضل التحصيل الأكاديمي والإنجازات المتزايدة للفتيات والنساء. على هذا النحو، هناك فجوة متزايدة بين التصورات الاجتماعية للعمل وواقع سوق العمل، وذلك على الرغم من الصعوبات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى العمل وظروف العمل التي لا تزال تتسم إلى حد كبير بعدم المساواة وانعدام الأمن.

ما رأي التونسيين في الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة؟ أو تولي المرأة الأدوار السياسية والقيادية العامة؟ تهتم الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين بهذه الموضوعات كذلك، حيث أن المشاركة في القوى العاملة والتمثيل السياسي هما مجالان لا تزال المرأة تواجه فيهما الظلم والعوائق التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة. يشارك الشكل 2 بعض العبارات الأولية، باستخدام نفس تنسيق "أوافق" و"أوافق بشدة".

الشكل 2. المرأة والعمل والفرص

النسبة المئوية للمستجيبين الذين وافقوا على عبارات مختارة تتعلق بالفرص الاقتصادية، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين، تونس 2022

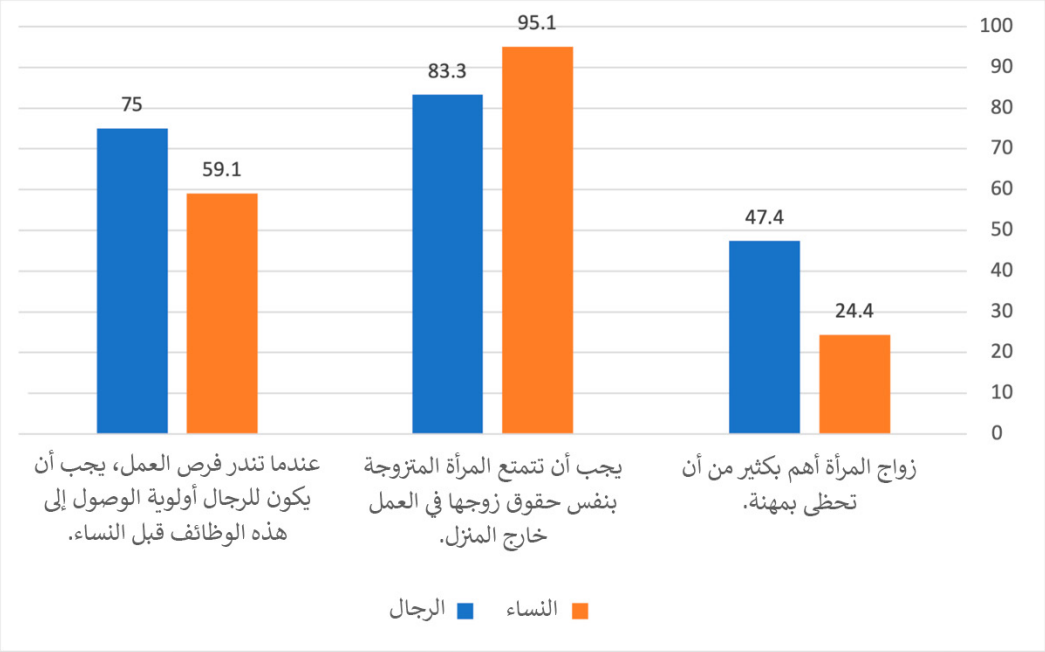

وفقًا لهذه العناصر، يبدو الرجال والنساء غير متأكدين ويتعارضون بشأن الأدوار الاقتصادية للمرأة في هذا العالم المتغير. وافقت أقلية صغيرة من النساء - 24 في المائة فقط - على أن "زواج المرأة أهم من أن يكون لها مهنة". لكن في الوقت نفسه، ما زالت غالبية النساء تشعر أنه "عندما تكون فرص العمل شحيحة، يتعين أن يحصل الرجال على الوظائف قبل النساء". وكما وضحنا سابقًا، على الجانب الإيجابي، اتفقت الغالبية العظمى من جميع المستجوبين على ضرورة وجود حقوق متساوية في العمل للأزواج والزوجات. يشير هذا المزيج من المواقف إلى أن المجتمع يمر بمرحلة انتقالية، أو لديه وجهات نظر معقدة قد تحمل بعض عناصر المساواة وبعض عناصر عدم المساواة في نفس الوقت. وهذا يعتبر تأكيدا آخر على أن الارتباك المؤسسي الذي اتسم به السياق الانتقالي منذ 2011 وتعاقب الأزمات السياسية وهيمنة الخطاب الديني خلال السنوات الأولى للثورة، كلها عوامل تُسهم في هذا التداخل في المراجع الفكرية بين التونسيين.

التمييز والصعوبات التي تواجه المرأة في العمل

لا يزال صحيحًا أن المرأة في تونس تواجه أشكالاً مختلفة من التمييز والصعوبات للحصول على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. إن المرأة أكثر تضررًا من البطالة وظروف العمل المهينة. وهي أكثر عرضة للفصل التعسفي. ولا تتمتع بفرص متساوية للتقدم المهني، ولا نفس الامتيازات التي يتمتع بها زملاؤها الذكور، حتى في حالة التوظيف الدائم. استمر عدم المساواة في الأجور بين المرأة

والرجل على الرغم من وجود بعض الضمانات القانونية منذ أن اعتمدت تونس الاتفاقية C100 بشأن المساواة في الأجور عام 1968. على سبيل المثال، تحصل المرأة في القطاع الزراعي على نصف ما يكسبه الرجل مقابل العمل اليومي. هذا يعني أنهن يعملن نصف يوم مجانًا. في القطاع الخاص، تتقاضى النساء 20 إلى 30 في المائة أقل من الرجال. تفاقم هذا التفاوت بين الجنسين (40.4 في المائة عام 2012 مقابل 32.7 في المائة عام 2007). تتمثل إحدى نتائج هذا التفاوت في أن الاعتراف بمؤهلات العاملات ومن ثم تصنيفهن في الهيكل التنظيمي للمؤسسة يظل خاضعًا لقرار تقديري وأحادي من جانب صاحب العمل. إن هذا الوضع التعسفي يدفع العاملات إلى الانضمام إلى الجمعيات النسائية أو فروع النقابات العمالية للدفاع عن مطالبهن.

تتعرض المرأة، وفقًا للقطاع الاقتصادي، بشكل أو بآخر للتمييز في الترقية المهنية، وغالبًا ما يتم وضعها في مناصب اتخاذ القرار بصفة متأخرة مقارنة بالرجل وتتعرض لأنواع مختلفة من العنف والتحرش الجنسي. تعتبر النساء العاملات في أوضاع هشة، كما أن النساء الفقيرات، والأمهات العازبات، والنساء الريفيات، والعاملات المنزليات الأكثر عرضة لمثل هذه الممارسات. وفي هذه الحالة كذلك، توجد النساء العاملات في الخدمات العامة (خدمات الصحة والتعليم، وما إلى ذلك)، والنساء ذوات. تشير هذه الأمثلة إلى أنه حتى عندما تخرج المرأة من عزلتها وتندمج في سوق العمل، فإن هذا لا يكفي للحد من الهيمنة التي تخضع لها، سواء كانت هذه الهيمنة مادية ومرتبطة بالتنمية الاقتصادية أو بتنظيم العمل أو هيمنة أيديولوجية مرتبطة بالنظام الأبوي.

تستغرق المرأة ضعف الوقت الذي يستغرقه الرجل للوصول إلى نفس المستوى من المسؤولية بنفس المؤهلات. إن الوضع الاجتماعي الحالي الذي يتسم بالمنافسة وخطر استبعاد المرأة من القوى العاملة لا يساعد على تحسين هذا الوضع. نلاحظ أن نسبة النساء تتناقص كلما تسلقن السلم الوظيفي. من المرجح أن يتفاقم هذا المسار إذا لم يتم اتخاذ تدابير لضمان تكافؤ الفرص على أساس المؤهلات وإذا لم يتم النظر في احتياجات المرأة وقيودها بهدف تمكينها من تولّي العديد من المسؤوليات المشتركة: المسؤوليات الأسرية والمهنية والعلائقية والنقابية والسياسية. يجب أن نضيف إلى كل ما سبق أن الوصول إلى المناصب العليا يتم في الغالب عن طريق التعيين وأن كبار المسؤولين يميلون إلى تعيين الرجال في هذه المناصب بدلاً من النساء. يتضح ذلك من خلال الدراسات الاستقصائية والدراسات التي أجريت في هذا الإطار. في القطاع العام، وهو أحد أكثر القطاعات التي توفر فرص عمل للمرأة، ركز تقرير صدر عام 2017 عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع رئاسة الحكومة، على عدم المساواة المهنية بين الرجل والمرأة في الخدمة العامة في تونس.[12]

المستجوب النوعي أليف، وهو حرفي يبلغ من العمر 35 عامًا من نفطة في جنوب تونس، أمضى خمس سنوات في الجامعة وسيتزوّج في غضون بضعة أشهر. عندما سئل عن سبب رغبته في توقف خطيبته عن العمل بعد الزواج، أجاب:

> تخيل أن أعود إلى المنزل، وأجد المنزل غير مرتب ولا يوجد غداء وأطفالي يدبرون أمورهم بأنفسهم. في هذه الحالة، يمكن أن يحدث أي شيء، حتى إدمان المخدرات. وهذه الأشياء السائدة بشكل متزايد في مجتمعنا تعتبر كذلك أحد عواقب عمل المرأة سواء أحببنا ذلك أم لا.

المشاركة السياسية. تم تطبيق التكافؤ في المناصب التشريعية، لأول مرة، خلال الانتخابات الأولى للمجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011 بموجب مرسوم القانون المتعلق بانتخاب المجلس. ظهر التكافؤ على أنه بمثابة إنجاز للانتقال الديمقراطي. حيث تحقق بفضل وجود ناشطات نسويات داخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي بهدف ترسيخ مكانة المرأة في المجال السياسي. تم تعزيز التكافؤ من خلال اعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تدعو المادة 7 منها الدول الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان المساواة بين الجنسين في مجال الحقوق السياسية.[13]

ومع ذلك، فإن العمل الجاري المكرس لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، يتساءل عن أسباب عدم تمثيل المرأة على قدم المساواة مع الرجل في البرلمان على الرغم من اعتماد التكافؤ. بالنسبة للباحثة والناشطة حفيظة شقير، فإن صعوبات تطبيق التكافؤ، وخاصة عدم احترام دور المرأة بصفتها رئيسة للقوائم من قبل الأحزاب والقوائم المرشحة (7٪ من القائمات ترأستها نساء مقابل 93٪ من الرجال)، وضعف حضور المرأة في الأحزاب (رئيستان لحزبين مقابل أكثر من 230 رئيس)، وفي هيئات صنع القرار في المركز النقابي الخاص بالاتحاد العام التونسي للشغل (شارك 4.2٪ من النساء في مؤتمر 2011 ولم يتم انتخاب أي امرأة في المجلس التنفيذي) يمكن تفسيره من خلال التراث الاجتماعي الثقافي الأبوي والحفاظ على التقسيم التقليدي للمهام بين الرجل والمرأة، والذي يؤدي دورًا هامًا في استمرار التمييز ضد المرأة وفي النظرة السلبية للسياسيات.[14]

كانت نسبة رئاسة النساء للقوائم 14٪ فقط، في الانتخابات التشريعية عام 2019، وانخفضت نسبة تمثيل المرأة بشكل ملحوظ مقارنة بالانتخابات التشريعية لعام 2014. وعلى صعيد الانتخابات، لم يتحول التكافؤ إلى تمثيل متساوٍ بالنسبة للمرأة في الهيئات الحكومية والأحزاب السياسية، التي تكاد تخلو من تمثيل المرأة، خاصة على مستوى المسؤولية والقيادة. حتى لو تم تكريس التكافؤ دستوريًا وقانونًا وتم النظر فيه من قبل السلطة المؤقتة، فقد تحول بعد الانتخابات إلى حصة.

تحقيق التكافؤ على نحو أكثر شمولاً يتطلّب تغيير العقليات لتقييم دور المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستبدال ثقافة المساواة بثقافة التمييز، لإقناع جميع المواطنين أن مشاركتهم السياسية هي أحد شروط التنمية البشرية، ولإقناع النساء بأن التزامهن السياسي هو الذي يسمح لهن بغزو هذا المجال، وتحويل المجالات السياسية لكي تكون متساوية تمامًا. يستكشف الجدول 4 بعض هذه الأفكار والعقليات التي تمنع النساء من المشاركة السياسية الكاملة.

الجدول 4. المواقف تجاه المرأة في القيادة السياسية

النسبة المئوية للمستجيبين الذين وافقوا على عبارات مختارة تتعلق بالقيادة النسائية، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين، تونس 2022

	الرجال	النساء
لدى المرأة علاقات سياسية أقل من الرجل	68.1	58.4
لدى المرأة خبرة أقل فيما يتعلق بالمناصب الأعلى	38.3	21.6
المرأة ليست قوية بما يكفي للمشاركة في السياسة	40.2	24.0
لا تهتم المرأة بتولي المناصب الأعلى مثل الرجل	43.4	37.2
كثير من التونسيين ليسوا مستعدين لانتخاب امرأة لتولي منصب أعلى	71.8	66.8
تبذل المرأة جهودًا أكبر لإثبات نفسها مقارنة بالرجل	56.4	68.4

ومرة أخرى، يظل نمط الاختلاف بين اجابات النساء والرجال واضحًا. من المرجح أن يكون لدى الرجل آراء تمييزية أو رافضة في جميع المجالات بشأن العلاقات السياسية للمرأة وتطلعاتها أكثر من المرأة. وافق حوالي 38 في المائة من الرجال على عبارتي: "لدى المرأة خبرة أقل فيما يتعلق بالمناصب الأعلى" و"المرأة ليست قوية بما يكفي للمشاركة في السياسة"، والتي تمثل في كلتا الحالتين ضعف النسبة المئوية للنساء اللاتي وافقن على هذه الآراء. تجدر الإشارة إلى أن أقلية من الرجال فقط تتبنى هذه الآراء، ولكن مع ذلك فإن آراء الرجال الرافضة تفوق بكثير آراء النساء.

إن المرأة في هذه الدراسة الاستقصائية أكثر استعدادًا من الرجل للإشارة إلى وجود حواجز غير عادلة وتمييز في الساحة السياسية. يشعر 68 في المائة من النساء أن "المرأة تبذل جهودًا أكبر لإثبات نفسها مقارنة بالرجل"، وذلك مقارنة بـ 56 في المائة من الرجال. واتفق حوالي ثلث النساء فقط على أن "المرأة لا تهتم بتولي المناصب الأعلى مثل الرجل". نؤكد على أهمية الخبرة التي بدأت المرأة التونسية في اكتسابها من خلال حضورها البارز في جميع المراحل الهامة بدءًا من فترة الانتقال إلى الديمقراطية ونجاحها في تذليل العقبات الكثيرة التي تحد من وصولها إلى المجال العام.

يتأكد ذلك من خلال المقابلة النوعية مع شاهين، الذي يبلغ 24 عامًا، وهو أعزب ويعد من "المدافعين عن النظام الأبوي" من نفطة في جنوب تونس، ويعمل محاسبًا حتى يتمكن من استئناف دراسته. ترك شاهين الجامعة بعد ثلاث سنوات لإعالة أسرته لأن والدته كانت تعاني من مرض خطير وتحتاج إلى رعاية طبية. ووفقًا له، تعد المرأة بشكل عام أدنى من الرجل جسديًا وفكريًا وغير قادرة على تحقيق نفس الإنجازات. وفقًا لرؤية شاهين للعالم، يعتبر منح الحقوق للمرأة أمرًا غير طبيعي، لأنه يقوض المكانة التي يستمدها الرجال من قدرتهم على تأسيس أسرة. بالنسبة لشاهين، كما هو الحال بالنسبة للمستجوبين الآخرين، فإن تعطيل النظام الجنساني يتوافق مع دخول المرأة إلى سوق العمل. ووفقًا له، وحتى لو بدا الأمر عصريًا، فإن هذا يمنح المرأة امتيازات لا تستحقها:

> يتضرر الرجال مقارنة بالنساء [...] حيث تشغل النساء مساحة كبيرة في سوق العمل، ويشغلن جميع المناصب، حتى رئيس الحكومة امرأة. من الجيد أن تكون عصريًا، إنه أمر جيد، وحيث أن المرأة تعمل لأنها حصلت على تعليم لذا فهي تستحق ذلك، ولكن سواء أحببنا ذلك أم لا، لا يمكن أن تؤسس المرأة منزلاً أبدًا، فالرجل هو الذي يؤسس المنزل.

يدعم وجهة النظر هذه في واقع الأمر القيد الذي فرضه القانون التونسي في اعتبار المرأة «رب العائلة» لأغراض قانونية. وهذه الأفكار التقييدية تتناقض مع المستجوب النوعي و"معارض النظام الأبوي" حكيم، الذي لديه وجهة نظر أكثر إنصافًا بشأن قدرات المرأة والرجل، ويقارنها مع تعليم الطفولة.

> تلقينا، في المدرسة، نفس التعليم ونفس العمل، أليس كذلك؟ لم نحصل على تعليم خاص بالرجال فقط وآخر خاص بالنساء؟ يمكنك العمل في مجال الطب أو الهندسة المعمارية أو أي شيء آخر بغض النظر عن جنسك. حيث يجلس، الفتيان والفتيات، في نفس الفصل. ونحصل على نفس الدرجة من نفس المدرسة. إنه نفس الشيء، أليس كذلك؟ لذلك نحن متساوون.

كما سئل المستجيبين عما إذا كانوا يؤيدون تعيين أو انتخاب المرأة في مجموعة واسعة من المناصب القيادية العامة. يوضح الشكل 7 نسب المستجيبين الذين دعموا المرأة في أدوار مختلفة، مصنفة من أعلى إلى أسفل حسب أولئك الرجال الذين كانوا أكثر استعدادًا للدعم إلى الأقل استعدادًا.

الجدول 5. المرأة والقيادة العامة

النسبة المئوية للرجال والنساء الذين وافقوا على مشاركة المرأة في مناصب عامة معينة، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

دعم المرأة في دور:	الرجل (النسبة المئوية)	المرأة (النسبة المئوية)
القضاة	91.9	97.7
رؤساء بلديات	86.7	94.6
قائد منظمة غير حكومية	86.2	92.1
محافظ	85.5	94.0

تكملة

دعم المرأة في دور:	الرجل (النسبة المئوية)	المرأة (النسبة المئوية)
عضو في البرلمانات/المجالس.	83.1	91.2
المتظاهرون في الاحتجاجات السياسية	81.5	90.7
قادة النقابات العمالية	80.7	90.9
رئيس الشرطة	80.2	89.6
ضباط الشرطة	79.3	89.1
رئيس الوزراء	77.8	88.7
زعيم أحد الأحزاب السياسية	77.3	87.9
الجنود أو المقاتلون في الجيش أو القوات المسلحة	76.5	89.4
الزعماء الدينيون	69.2	84.7
وزير الداخلية	61.2	79.5
رئيس الجمهورية	60.5	78,0

نلاحظ، في أعلى القائمة، دعمًا واسعًا للنساء كقاضيات، ورؤساء بلديات، وقادة منظمات غير حكومية، وحتى عضوات في البرلمان والشرطة. الأدوار التي حظيت بأقل قدر من الدعم كانت أدوار القيادة السياسية والدينية العليا: الزعماء الدينيون، ووزراء الداخلية، والرئاسة. كانت النساء، لأسباب مفهومة، أكثر دعمًا لتعيينهن في كل منصب ضمن القائمة.

بالإضافة إلى هذه المواقف، لا بد من الإشارة إلى أن انخفاض حضور المرأة يرجع إلى غياب العمل الإيجابي لزيادة المشاركة السياسية للمرأة. إن وصول المرأة إلى الهيئات التنفيذية المعنية باتخاذ القرار والتابعة للأحزاب يعوقه التفوق العددي للرجل وبالتالي غلبة الثقافة الذكورية في الأحزاب، والصعوبات التي تواجهها المرأة في الحصول على الموارد والشبكات اللازمة لهذا الارتقاء، وصعوبة التوفيق بين الحياة الخاصة (الأسرية والمهنية) والحياة العامة. لهذا السبب، تميل النساء إلى تفضيل النشاط في الأماكن الأقل انغلاقًا عليهن، وبالتالي مشاركتهن الأكبر في المجتمع المدني.

3.3 المساواة بين الجنسين والقانون

حققت تونس تقدما كبيرا في الحماية القانونية لحقوق المرأة منذ استقلال البلاد، كما هو موضح في المقدمة. أقر قانون الأحوال الشخصية عام 1956 الطلاق العدلي وحظر تعدد الزوجات، وتم سن قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة عام 2017. وفي الآونة الأخيرة، قد يقول البعض إن تعيين امرأة في منصب رئاسة الحكومة عام 2021 قد وضع تونس في المقدمة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في القانون والسلطة القانونية.

تعتبر وجهة النظر هذه، في أحسن الأحوال، غير مكتملة، وذلك، نظرًا لاستمرار العديد من أوجه عدم المساواة القانونية، مثل الحفاظ على عدم المساواة في الميراث، وإسناد السيادةعلى الأسرة إلى الزوج والأب (المادة 23 من قانون الأحوال الشخصية)، والوضع المصحوب بامتيازات مالية (المادة 40 من قانون ضريبة دخل الأشخاص الطبيعيين وقانون ضريبة الشركات)، وإسناد وضع الوصي إلى الأب (المادة 154 من قانون الأحوال الشخصية)، ومنح الحق في إكراه الزوجة على الزواج مقابل دفع المهر (المادة 13 من قانون الأحوال الشخصية). هذه القائمة غير شاملة.

إذن ما الذي يقوله المشاركون في الدراسة بشأن التطورات والعوائق المتبقية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في القانون التونسي؟ تعتبر ليليا، البالغة من العمر 37 عامًا، وهي مستجوبة تعيش في سوسة، أن القانون لصالح المرأة وذلك يرجع أساسًا إلى حقيقة أنها نجحت في تقديم شكوى بشأن العنف والحصول على النفقة بعد أن غادر زوجها المعتدي المنزل والأسرة. قالت ليليا:

> عندما يتعلق الأمر بالعنف اللفظي أو الجسدي أو أي نوع آخر من العنف، يكون القانون لصالح المرأة [...] عندما ذهبت إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى، أخبرني رئيس المركز والمحامي أنه حتى لو لم يكن هناك آثار واضحة على العنف، فإن الحقيقة البسيطة المتمثلة في أنه رفع يده لصفعك تعني قضاء يوم في السجن [...] وحقيقة أن لدي طفل، طفل رضيع، يعني أن القاضي سيكون بجانبي تلقائيًا، والحد الأدنى هو النفقة والسكن وفي الحقيقة حكم القاضي لصالحي بالنفقة.

يتبنى المستجيبون الآخرون نظرة عامة أكثر تشاؤمًا بشأن الحماية القانونية للمساواة بين الجنسين في القانون. تشعر بية، وهي محامية تبلغ من العمر 39 عامًا في جربة، أن قوانين المساواة لا يمكن أن تكون فعالة إلا بالحد الأدنى داخل مجتمع لا يزال أبويًا. تنظر بية إلى القانون والمجتمع التونسي نظرة نقدية وقد يرجع السبب في ذلك إلى وظيفتها وتجاربها الزوجية والعائلية (تطلق والدها عندما كانت في عمر الثانية عشر لأن والدها كان يُسئ معاملة والدتها):

> القانون قائم على المساواة بشكل عام، ولكنه أداة واحدة فقط من بين الكثير من الأدوات. فالعقليات هي أكثر ما يهم. هناك دول ليس لديها دستورًا ومع ذلك تتمتع بالديمقراطية، في تونس صحيح أن القانون يأخذ صف النساء فلدينا القانون رقم ٥٨، ولكن هل نجحنا في القضاء على العنف أو حتى الحد منه؟ لا! ويرجع السبب في ذلك إلى العقلية الشوفينية للقائمين على تطبيق القانون.

على الرغم من أن بية ليست مسلمة متدينة، إلا أنها تشعر بالارتباك بشأن مسألة المساواة في الميراث بسبب معتقداتها الدينية. علاوةً على ذلك، فهي تكرر النموذج التقليدي لمشاركة المهام مع أطفالها. كما أن والدتها كانت تفرق بينها وبين الفتيان؛ حيث تمتعوا بقدر أكبر من الحرية. يرفض ابنها وضع الأطباق في مكانها. كما تقول بية "فهو لديه مقاومة شبه طبيعية لهذا النوع من الأعمال المنزلية!"

ما التغييرات القانونية -إن وجدت- التي سيدعمها الشعب التونسي وفقًا لبيانات الدراسة الاستقصائية؟ طرح استبيان الدراسة الاستقصائية ثمانية أفكار لقوانين جديدة أو مُعدلة وسأل عما إذا كان سيدعمها المشاركون. النتائج موضحة في الشكل 3، مُرتبة من حيث الأقل دعمًا من الرجال على اليسار إلى الأكثر دعمًا من الرجال على اليمين.

الشكل 3. دعم التشريع

النسبة المئوية للرجال والنساء الذين يدعمون أشكالاً مختلفة من التشريعات، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس، 2022

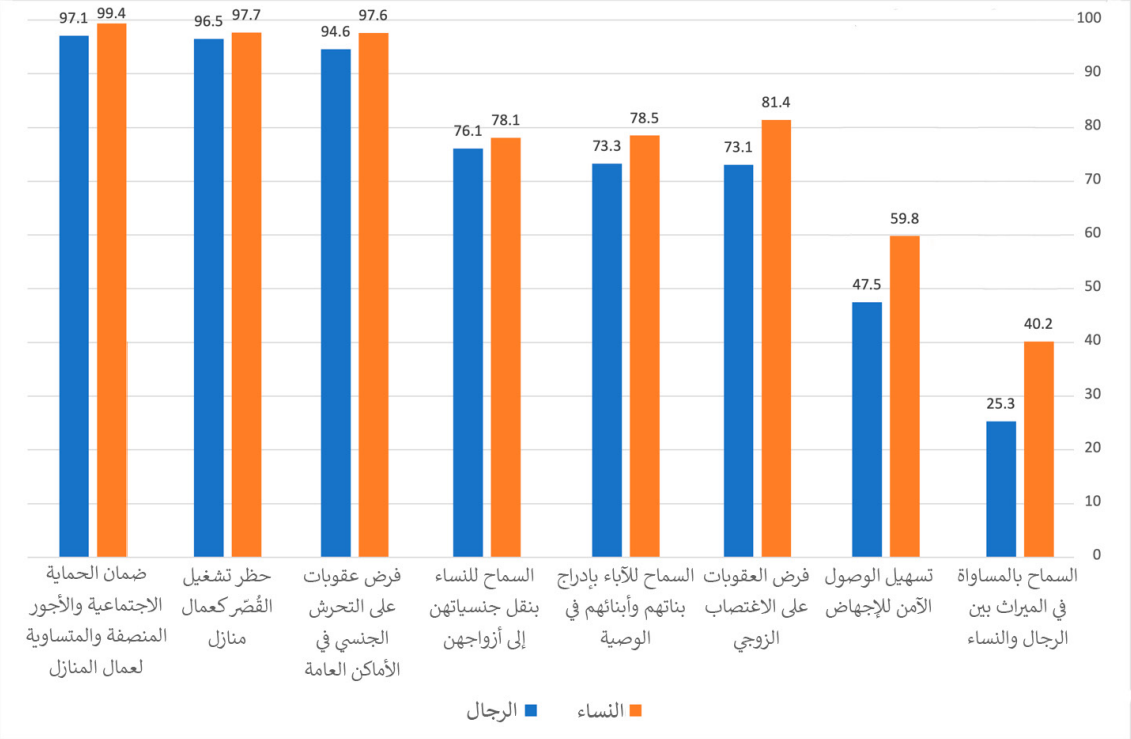

نلاحظ اختلافًا كبيرًا -صورة متطرفة في الواقع- عندما يتعلق الأمر بدعم الحماية القانونية الجديدة للمساواة بين الجنسين. هناك أقلية فقط من الرجال والنساء بنسبة تصل إلى 25 في المائة و40 في المائة على التوالي ممن يدعمون "السماح بالمساواة في الميراث بين الرجال والنساء"، ويُشير ذلك إلى عدم المساواة الاقتصادية المتأصلة في العديد من عقليات المشاركين. وعلى الجانب الآخر،

دعم أكثر من 95 في المائة من الرجال والنساء فرض عقوبات على التحرش الجنسي وتوفير حماية قانونية محددة لعمال المنازل. في الواقع، هناك قانون جديد الآن يحمي عمال المنازل ويعترف بحقهم في الحصول على عمل لائق دون تمييز ويضمن احترام كرامة الإنسان (القانون رقم 37 لعام 2021 بتاريخ 16 يوليو 2021 المعني بتنظيم العمل المنزلي)، وصدر هذا القانون خلال فترة جمع البيانات لهذه الدراسة. يبقى الإجهاض أكثر المسائل التي تشهد انقسامًا حيث يدعم نصف الرجال وثلاثة من بين كل خمسة نساء تطبيق الحماية القانونية لإتاحة الوصول الآمن إلى الإجهاض. يمكن إثبات بيانات هذه الدراسة الاستقصائية من خلال شهادة نوعية مثل تلك الواردة أعلاه، حيث لا يوجد أفكار أو حلول مبسطة عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين في القانون.

تعدد الزوجات فكرة حية في عقول بعض الرجال

أشار بعض الرجال في الدراسة النوعية إلى "زيادة الرغبة الجنسية" بين الرجال، وذكروا كلاً من العمل الجنسي وتعدد الزوجات كنتيجة لهذا الواقع الذي يتصورونه. على الرغم من إلغاء تعدد الزوجات في 1956، لا تزال هذه القضية حاضرة في أذهان بعض الرجال الذين يتذرعون بها "كدليل" على زيادة رغبة الرجال وقدرتهم على إرضاء العديد من النساء في نفس الوقت. الحوار التالي بين المحاور وأليف حوار مثمر للغاية في هذا الصدد:

المحاور: إذا خان زوج ما زوجته، ماذا يجب أن تفعل؟

أليف: من المؤكد أنها لا تلبي احتياجاته أو لا تعتني جيدًا بالمنزل.

المحاور: وإذا كانت تعتني بالمنزل وتعاشره متى يشاء ومع ذلك يخونها، ماذا يجب أن تفعل؟ في هذه الحالة يجب أن نلجأ إلى الشريعة الإلهية. عين الرجل تحب المشاهدة (الراجل عينه زايغة). عندما قال الله -سبحانه وتعالى- في القرآن الكريم مثنى وثلاث ورباع، لم يكن ذلك دون سبب! هل فهمت؟ هل تعتقد أن الرجل المتزوج بأربعة زوجات سيخونهم؟ قد يبحث عن زوجة خامسة؟ سيخون الرجل الذي لديه الحق في الزواج بزوجة واحدة فقط. ليس طبيعيًا أن يُسمح لك بامرأة واحدة فقط. في الجزائر المجاورة (يمد يده ليرينا الجزائر)، يحق لهم الزواج بأربعة زوجات بينما يحق لنا الزواج بواحدة فقط ويجب أن نرضى بذلك! حسنًا، ليس هناك حاجة للزواج من أربعة ولكن لما لا نتزوج من اثنين على الأقل؟

المحاور: إذن أنت ضد قانون الأحوال الشخصية التونسي؟ [...]

أليف: لا، ولكن هل أنت سعيد ببقاء النساء التونسيات عازبات؟ هل أنت سعيد بذلك؟ هل أنت سعيد بالفتيات اللاتي يلقين بأنفسهن على الرجال حتى يتحرشوا بهن ثم يُجبرن على الزواج بهم تحت ضغط؟ ولكن في أية حال، فإن الرجل التونسي غير قادر على تطبيق الشريعة الإلهية أو قانون الأحوال الشخصية فهو عالق بينهم، هذا كل ما في الأمر. يجب أن يكون الرجال التونسيين قادرين على إطعام أنفسهم قبل إطعام امرأة -أو أربعة نساء- ويجب أن يكون عادلاً معهن جميعًا؛ لذلك نحن لا نتحدث حتى عن

ذلك، لا يستطيع الرجل التونسي فعل أي شيء!

المحاور: ولكن الله -سبحانه وتعالى- قال أيضًا في القرآن الكريم أنه لا يمكن العدل بين الأربعة؟

أليف: لا، لم يقصد ذلك. قال يجب أن تكون عادلاً، أي عادلاً في الإنفاق عليهن وإمتاعهن بنفس القدر. وهذا ما كان يفعله عمر بن الخطاب. ولكننا لا نعيش في نفس زمن الصحابة (رفاق الرسول)، ولا نعيش كما عاش أجدادنا. نحن نعيش في هذا الزمن ولا يوجد ما نستطيع أن نفعله، تخيلِ عامل يقبض ٢٠ أو ٣٠ دينار في اليوم ومتزوج بأربعة زوجات! كيف سيتدبر حاله؟ كم دينارًا سيعطي كل واحدة منهن؟ وماذا سيتبقى له؟

المحاور: إذن فالأمر يتعلق بالمال بالنسبة إليك؟ كلما ازدادت ثروة الرجل، زاد حقه في الزواج بنساء أكثر؟

أليف: بالتأكيد، ويجب أن يعدل بينهن.

المحاور: ولكن قال الله في نفس السورة أن ذلك مستحيل؟

أليف: لا، لا، هذا حقه، توقف عن ذلك! هل تريد معارضة العلماء (العلماء الدينين)، اتفق جميعهم أن ذلك حلال إذا كان عادلاً، فالأمر حرام في تونس فقط. في تونس فقط تُجبر على الزواج بواحدة فقط ويكفي ذلك.

للتوضيح، يعكس ذلك رأي مشارك واحد فقط، وليس أغلبية الرجال في الدراسة النوعية. كما هو الحال دائمًا، تُظهر هذه القضايا الصعبة العديد من الآراء المختلفة والمتناقضة بين "الأنواع" الثلاثة للرجال المشاركين.

3.4 الطفولة والمراهقة

رامي: والدتي مقربة مني، ووالدي بعيد! هذه طفولتي.

المحاور: ماذا يعني ذلك؟

رامي: يعني ذلك أن أمي هي من علمتني ٩٠٪ من الحياة ودروسها وهي أيضًا من ساعدتني في تعليمي، أما والدي فقد علمني ١٠٪ أو لم يعلمني أي شيء على الإطلاق، أنا أعتقد أن تلك النسبة تعلمتها من المجتمع، لقد علمني المجتمع أكثر من والدي.

يعكس الحوار سالف الذكر مدى "المسافة" الذي شعر به رامي المشارك في الدراسة النوعية عن والده أثناء طفولته ويتحدث عن التأثير الدائم للآباء على أطفالهم سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا أو بينهم. تحرص الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين حرصًا شديدًا على التحقيق في هذا التأثير وبالتالي تتطرق إلى عدة نماذج تطلب فيها من المشاركين -وهم جميعًا بالغين- تذكر تجاربهم في فترة الطفولة. بالنسبة للمشاركين الأصغر سنًا، فإن الطفولة ليست ذكرى بعيدة، أما

بالنسبة للمشاركين الأكبر سنًا تمثل الطفولة فصلاً مختلفًا تمامًا في التاريخ التونسي. ما أنواع الأنماط المُتعلقة بالنوع الاجتماعي المؤثرة التي يمكننا ملاحظتها في ذكريات المشاركين؟

الشكل 4. العمل المنزلي للأطفال

النسبة المئوية للرجال والنساء البالغين حاليًا وشاركوا في مهام منزلية مختلفة عندما كانوا أطفال (18-13 سنة)، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين، تونس 2022

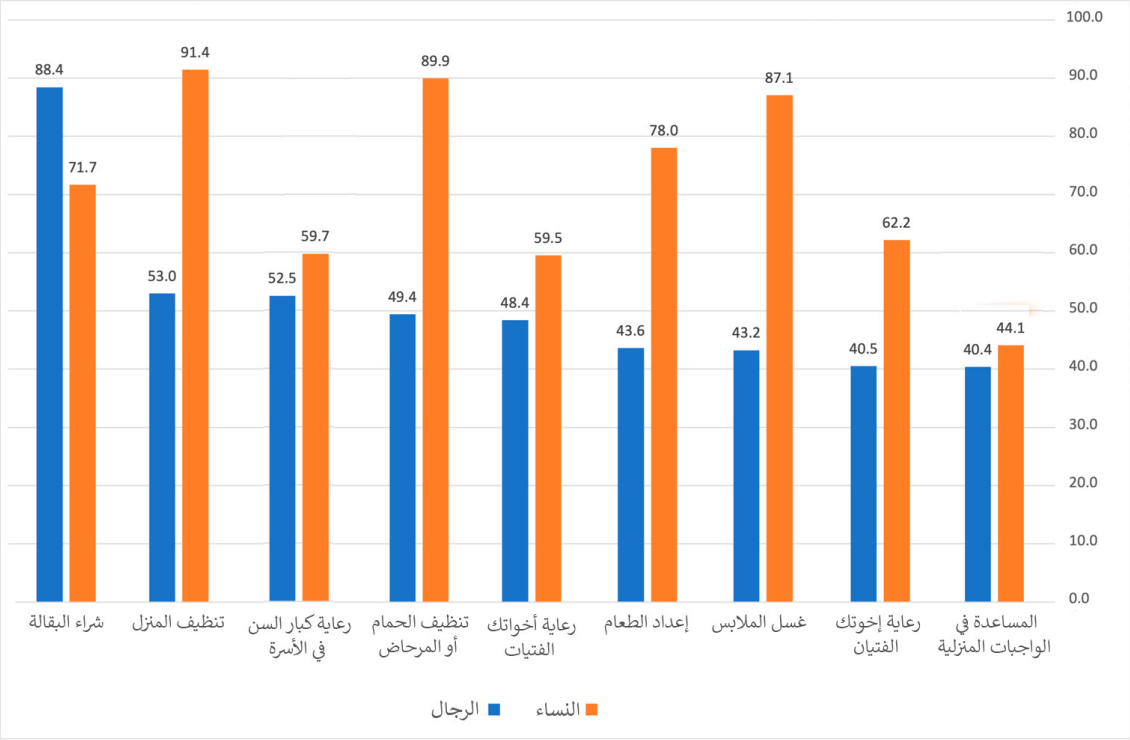

يقارن الشكل 4 بين ردود الرجال والنساء فيما يتعلق بالعمل المنزلي ومهام رعاية الأطفال التي شاركوا بها عندما كانوا هم أنفسهم أطفالاً. هناك بعض الأنماط الصعبة التي تبرز. أولاً وقبل كل شيء تتذكر النساء مشاركتهن في جميع عناصر العمل المنزلي والرعاية غير المدفوعة على مستويات أعلى من الرجال، باستثناء واحد فقط وهو شراء البقالة. شراء البقالة من المهام المالية التي تتم خارج المنزل، لذلك فإن مشاركة الرجال في العمل المالي والخارجي تتناسب مع التوقعات المقيدة للجنسين. كانت مشاركة النساء أعلى بكثير من مشاركة الرجال في الطفولة في أنواع مختلفة من العمل مثل تنظيف المنزل وتنظيف المرحاض وغسل الملابس وإعداد الطعام. الرسالة واضحة: يبدأ ترسيخ تقسيم الأدوار والمسؤوليات المنزلية حسب الجنس مبكرًا في الطفولة، بما في ذلك عمل المشاركين داخل منازلهم.

هل يدرك الرجال المشاركون في الدراسة أنهم تمتعوا بمزايا معينة في طفولتهم؟ كيف يري كلاً من الرجال والنساء على حد سواء الفروق بين الجنسين في طريقة تربيتهم؟ يقدم الشكلان التاليان

أفكارًا عن هذه الأسئلة. يوضح الشكل 5 نسبة الرجال الذين وافقوا على عبارات معينة تتعلق بمزايا تمتعوا بها أو حرموا منها بالمقارنة مع أخواتهم أو الفتيات الأخريات في العائلة. وبالمثل، يقدم الشكل 6 معدلات اتفاق النساء مع عبارات مقارنة معينة تتعلق بإخوانهن أو الفتيان في العائلة. تم ترتيب جميع الأشكال عن طريق وضع أقل معدلات موافقة في جهة اليسار ووضع أعلى المعدلات في جهة اليمين.

الشكل 5. مزايا وعيوب طفولة الفتيان

النسبة المئوية للرجال والنساء البالغين الذين وافقوا على عبارات متنوعة عند مقارنة تجارب طفولتهم مع الفتيات في عائلاتهم، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

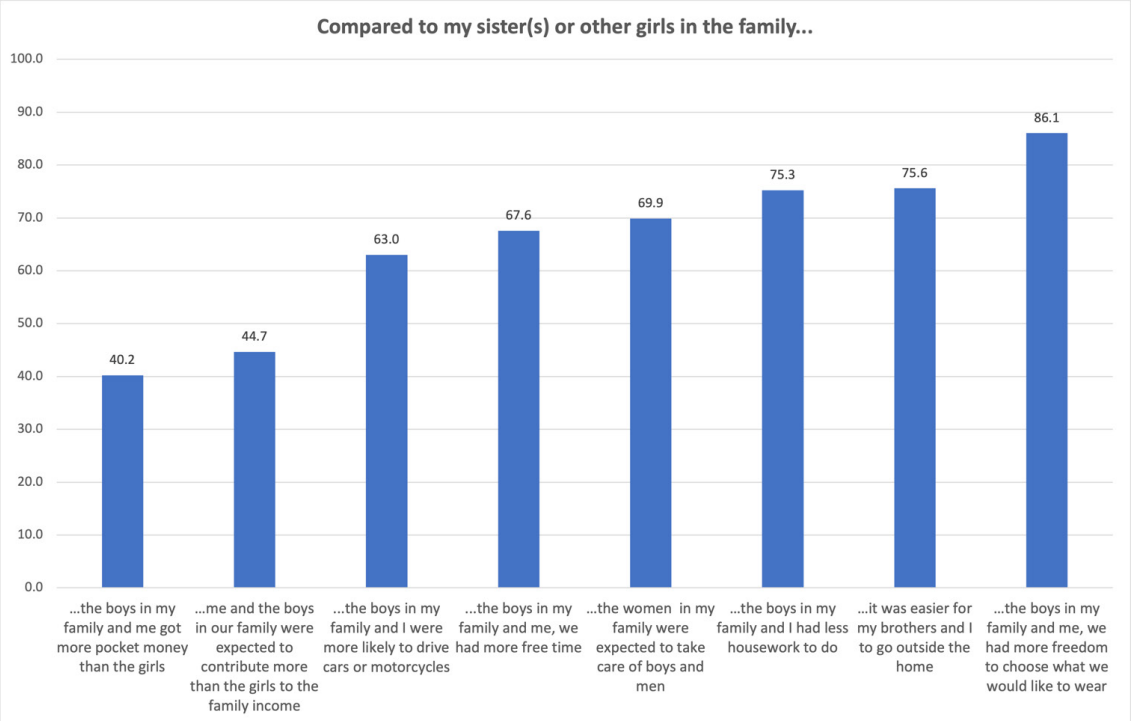

كانت هناك عبارتان لم يوافق عليهما سوى أقلية من الرجال: أن الأولاد يحصلون على مصروف أكثر من الفتيات، وأنه كان يُتوقع من الفتيان المساهمة في دخل الأسرة. وافق حوالي 40 في المائة و45 في المائة من الرجال على هذه العبارات المقارنة التي تصف طفولتهم، على التوالي. منذ ذلك الحين، تذكر أغلبية الرجال العديد من الطرق الأخرى التي كان يتم تفضيلهم بها كأطفال. ويشمل ذلك كل شيء بدءًا من زيادة أوقات الفراغ وتقليل الأعمال المنزلية وزيادة الحركة وحرية أكبر في التعبير عن أنفسهم عن طريق ملابسهم. يؤكد الرجال بوضوح في الدراسة الاستقصائية أنهم كانوا يتمتعون بمزايا أكبر كأطفال بالمقارنة مع أخواتهم الفتيات في كل شيء باستثناء الفئتين الماليتين.

تُثبت أيضًا هذه الديناميكية بالتأكيد فعاليتها خلال التنشئة الاجتماعية للشباب وكذلك تربيتهم. إذا تم تفضيل الفتيان بعدة طرق، فلمَ لا يتوقع الرجال الحصول على مزايا باستمرار لبقية حياتهم؟

الشكل 6. مزايا وعيوب طفولة الفتيات

نسبة الرجال والنساء البالغين الذين وافقوا على عبارات مختلفة عند مقارنة تجارب طفولتهم مع الفتيان في عائلاتهم، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

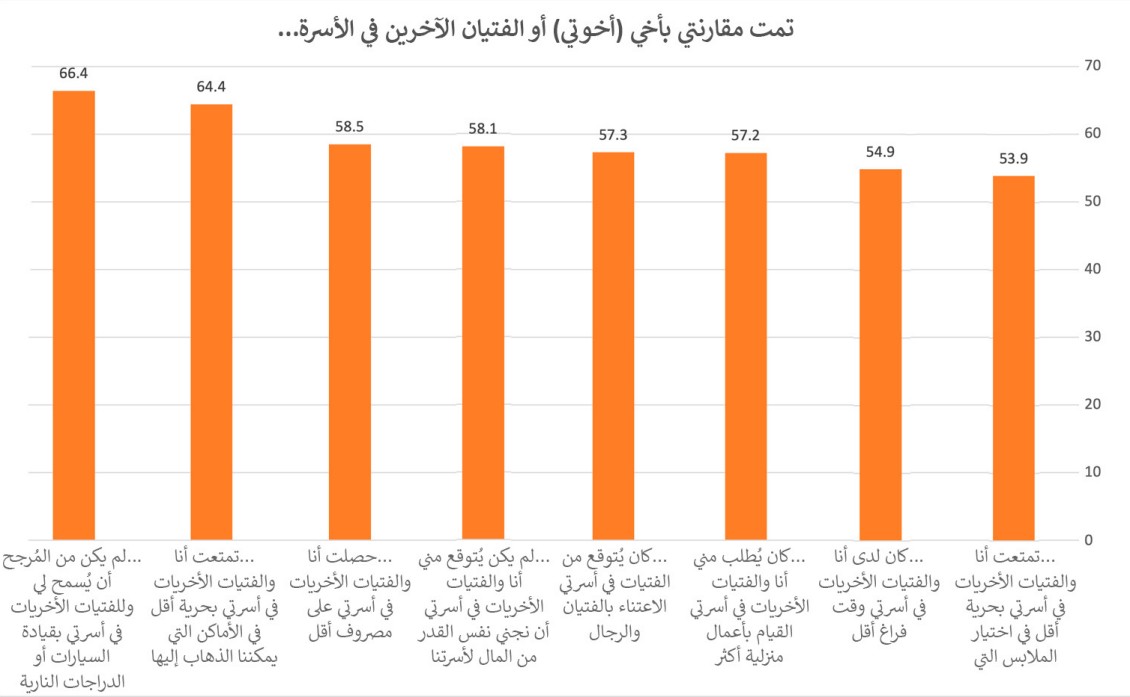

تؤكد المشاركات الإناث في الدراسة الاستقصائية نفس النتائج، مع موافقة غالبية النساء على جميع النماذج الثمانية للمزايا والعيوب. هناك استثناء واحد فقط؛ حيث لم يكن من المتوقع أن تجني الفتيات نفس القدر من المال الذي يجنيه الفتيان لعائلاتهم، ويعكس ذلك مدى قلة المزايا التي تتمتع بها الفتيات. بخلاف ذلك، توضح ذكريات النساء أن الطفولة مكانًا ذكوريًا حيث يتمتع الفتيان بحرية أكبر ويتحملون مسؤوليات أقل من الفتيات.

لا يتعرف الفتيان والفتيات على المزايا الجنسانية والذكورية أثناء الطفولة إلا عن طريق أفعالهم وفرصهم. ويتعرفون أيضًا على النظام الذكوري من خلال مراقبة والديهم والتعلم منهم. لتحقيق هذا الهدف، تطرح الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين مجموعة من الأسئلة عن عمل والديّ المشاركين في المنزل من منظور جنساني. أولاً، تطلب الدراسة الاستقصائية من المشاركين تذكر إلى أي مدى كان آباءهم يشاركون في الأعمال المنزلية والرعاية غير مدفوعتي الأجر. انظر الشكل 7.

الشكل 7. مشاركة الآباء في الأعمال المنزلية والرعاية غير مدفوعتي الأجر

النسبة المئوية للرجال والنساء البالغين حاليًا وأبلغوا أن آبائهم كانوا يشاركون في مختلف المهام المنزلية والرعاية غير مدفوعتي الأجر عندما كان المشاركون أطفالاً، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

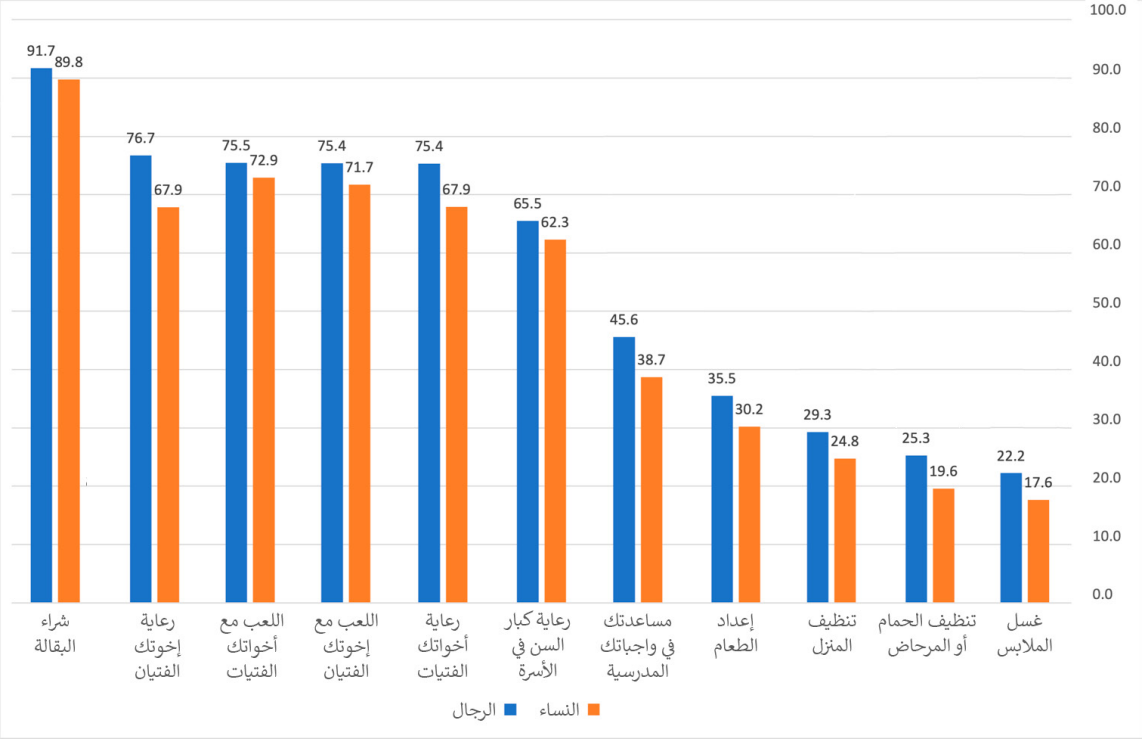

يوضح الشكل 712 نسبة النساء والرجال في الدراسة الاستقصائية الذين تذكروا مشاركة آبائهم في مختلف مهام الأعمال المنزلية والرعاية غير مدفوعتي الأجر. يعني ذلك أن الآباء مؤهلين إذا تولوا هذه المهمة مرة أو مرتين فقط، ولم يكن من الضروري أن يؤدي الأب هذا العمل بشكل متكرر أو كل يوم ليكون مؤهلاً. مع أخذ ذلك في الاعتبار. هذه الأقلية الضعيفة فقط من المشاركين الذكور والإناث هم من يتذكرون أن آباءهم قاموا من قبل بغسل الملابس أو تنظيف المرحاض أو تنظيف المنزل أو إعداد الطعام أو حتى مساعدتهم في أداء واجباتهم المدرسية. كان من المرجح أن يتذكر المشاركين آبائهم وهم يقومون بمهمة شراء البقالة التي لها طابع ذكوري كما ذُكر سابقًا لأنها تنطوي على التحرك خارج المنزل والتحكم في الأموال. وتتمثل بقية المهام التي يتذكر أغلبية الرجال والنساء مشاركة آبائهم بها في وقت اللعب أو الرعاية العامة غير مدفوعة الأجر للآخرين في المنزل.

الجدير بالملاحظة أن هناك عدد قليل من المشاركين نشأوا وهو يرون آباءهم يشاركون بقوة في الأعمال المنزلية اليومية الشاقة المتمثلة في رعاية المنزل -الغسل والتنظيف والطهي. هذه المهام ضرورية لصحة ورفاهية المنزل بأكمله ومع ذلك ترك آباء المشاركين هذه المهام للآخرين. علاوةً على كل الأشكال الموضحة أعلاه، توضح النتائج أن الأجيال الحالية من الرجال والنساء التونسيين نشأت في بيئة ذكورية في المنزل.

عانى كريم أحد المشاركين في المقابلة النوعية ويبلغ من العمر 38 عامًا ويعمل مهندسًا ومدرس دراما في مركز شباب في جرجيس من تربية استبدادية تركت تأثيرًا سلبيًا دائمًا عليه. اعتاد والد كريم على الاستيقاظ في الساعة 6 صباحًا وكان يطلب من الجميع أن يكونوا "في حالة تأهب". لم يتحدث والد كريم إليه أبدًا قبل أن يُتم السابعة عشر. يتذكر كريم والده قائلاً: "لقد كان قاسيًا للغاية وأرعب الجميع". لا يزال كريم يضمر ضغينة نحو والده الذي أجبره على دراسة مجال لم يرغب به أبدًا ومنعه من دراسة المسرح. تذرع والد كريم بأن المسرح وهو مجال اهتمام كريم "لن يكون أبدًا تحت أي ظرف وظيفة مستقرة تستطيع إطعام أسرة". الآن، كريم مهندس ولكنه يكره الهندسة والحديد والخرسانة والمواد:

> **أنا لا أحبها، لا أحبها، لا أحبها. أخبرت والدي:** «ها هو الدبلوم الذي أردت، أأنت راضٍ الآن؟

الجدول 6. تجارب الطفولة السلبية

النسبة المئوية للرجال والنساء البالغين حاليًا وأبلغوا عن تجارب سلبية متنوعة خلال طفولتهم، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

	الرجال	النساء
العنف الجسدي		
تعرضوا للصفع أو الضرب من الوالدين في المنزل	77.6	61.1
تعرضوا للضرب في المنزل بالحزام أو بعصا أو سوط أو أي شيء صلب آخر	44.4	23
تعرضت للضرب المبرح في المنزل لدرجة أنه كان يترك أثرًا أو كدمة	12.8	8.1
العنف في المدرسة أو المجتمع		
تعرضت للضرب أو العقاب الجسدي من أحد المدرسين في المدرسة.	67.6	53.7
تعرضت للتنمر في المدرسة	23.2	15.1
تعرضت للتنمر من أحد الأشخاص في الحي الذي أقطن فيه	19.9	8.9
أحداث سلبية أخرى		
لم يحصلوا على طعام كافٍ	30.1	23.9
تعرضوا للإهانة أو الإذلال من أحد الأشخاص في الأسرة أو أمام الآخرين	25.3	13.1

في النهاية، تتطرق الدراسة الاستقصائية الى موضوع تجارب الطفولة السلبية، بما في ذلك تجارب العنف في المنزل وفي المدرسة وفي المجتمع. كما يوضح الشكل 13، أبلغ عدد كبير من المشاركين الرجال والنساء على حد سواء عن هذه التجارب. ويشمل ذلك نسبتي 78 في المائة من الرجال و61 في المائة من النساء الذين يقولون أنهم لم يتعرضوا أبدًا للصفع من والديهم، ونسبة 68 في المائة من الرجال و54 في المائة من النساء الذين يقولون أنهم تعرضوا للضرب أو للعقاب الجسدي من أحد المدرسين في المدرسة. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر ما يُثير القلق أن نسبة 45 في المائة من الرجال و23 في المائة من النساء تعرضوا للضرب في المنزل بحزام أو عصا أو سوط أو أي شيء صلب آخر. هذه كلها معدلات مرتفعة للغاية من تجارب العنف في الطفولة ومن المؤكد أنها تركت تأثيرًا دائمًا على حياة المشاركين. يمكن لهذه التجارب أن تترسخ في المشاعر السلبية للأشخاص وتتجلى في اتجاهين. الأول، يعلمون الأطفال أن العنف أسلوب طبيعي للتأديب أو لحل المشاكل؛ مما يجعلهم يبدأون حياتهم البالغة باعتقاد مثير للقلق حيث سيحتاجون إلى حل المشاكل أو تأديب الأطفال بأنفسهم. أما الاتجاه الثاني فهو يأخذ مسلكًا مختلفًا حيث أن هذه التجارب تغرس أيضًا الخوف والبُعد بين الأطفال وآبائهم ومدرسيهم وغيرهم من المتخصصين. الأشخاص الذين من المفترض أن يشكلوا مصدر الحب والدعم والاستقرار أصبحوا مصدرًا للخوف والأذى. يستحق أطفالنا معاملة أفضل.

هذا الأمر حقيقي ليس فقط بسبب الآثار الصادمة في مرحلة الطفولة ولكن أيضًا لأن ذلك العنف الذي يشهده الأطفال أو يعانون منه في منزل طفولتهم يشكل عامل خطر قوي لاستخدام العنف في حياتهم في منازلهم وهم بالغين أو للمعاناة منه. تظهر البيانات أن كثيرًا من الأطفال في تونس "تمت تربيتهم بالعنف". نقصد بهذا المفهوم الاعتراف بالعنف كوسيلة تربوية للذكور والإناث ويمارسه الرجال بشكل خاص على الأطفال من كلا الجنسين ليصبح بعد ذلك سلوكًا مقبولاً اجتماعيًا ويتكرر عبر الأجيال. يمكن أن تفسر هذه الظاهرة العنف الذي يمارسه الرجال بشكل عام ضد النساء في الأماكن العامة وكذلك الخاصة.

والجدير بالذكر أن المشاركين الرجال أبلغوا عن تعرضهم لجميع أشكال محن الطفولة المُدرجة في الدراسة الاستقصائية أكثر من النساء. يوضح هذا النمط المُثير للقلق كيف يتم تنشئة الفتيان والرجال ليكونوا أقوياء ويتوقعون الألم ويتحملونه؛ ومن ثمة يصبح العنف أمرًا طبيعيًا بالنسبة لهم. لا أحد يستحق أن يُعاقب بالعنف سواء الفتيان أو الفتيات أو الرجال أو النساء.

3.5 ديناميات النوع الجنساني في الأسر

أغلبية المشاركين في الدراسة النوعية والكمية متزوجون الآن ولديهم طفلاً أو أكثر. إذن ماذا يمكننا أن نتوقع من سلوكياتهم كأزواج وزوجات وآباء وأمهات؟ هل تتطابق مشاركتهم ونهجهم في تربية الأطفال مع ما كانوا يشهدونه في منازلهم وهم أطفال أم هل يتبع جيل الآباء الحالي في تونس نهجًا مختلفًا؟

لا تحظى قضية التوفيق بين العمل والأسرة بالاهتمام الذي تستحقه حتى الآن، وفي الأغلب يرجع السبب في ذلك أنها تُعتبر "قضية نسائية" وأن العمل المنزلي مهمة المرأة بشكل ضمني. تؤكد الدراسة الاستقصائية الوطنية حول الجدول الزمني للرجال والنساء عدم التوازن في الأدوار الجنسانية.[15]

أظهرت هذه الدراسة الاستقصائية أن النساء التونسيات تقضي 5 ساعات و16 دقيقة يوميًا في أداء الأعمال المنزلية بالمقارنة مع 39 دقيقة للرجال. يمكن لهذه المشاركة غير المتساوية في المهام المنزلية على حساب المرأة التقليل من فرصتها في الاندماج في العالم المهني والحياة العامة.[16] نتيجة لذلك، ظهر اتجاهين شائعين على وسائل التواصل الاجتماعي الآن في تونس: من المرجح أن تطلب النساء من الرجال المساهمة بشكل أكبر في مسؤوليات الأسرة، ولكنهن يرغبن أيضًا في طلب إشراكهن بشكل أكبر في اتخاذ القرار نظرًا لمساهمتهن الاقتصادية في دخل الأسرة.[17] يؤدي الاستقلال الاقتصادي والقوة التي تأتي من العمل إلى تقليل الفوارق بين الجنسين وقد يراهم الرجال كتهديد. وعلى الجانب الآخر، أصبح عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية ضرورة لها ولعائلتها.

إلى أي مدى تظهر نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية نفس هذه الأنماط أو غيرها؟ إلى أي مدى يشارك التونسيين من جميع الأعمار والأماكن في الأعمال المنزلية وتقديم الرعاية غير مدفوعين الأجر؟ يقدم الشكل الأول بيانات عن رعاية الأطفال.

الجدول 7. مشاركة الآباء في الرعاية السابقة للولادة

النسبة المئوية للوالدين من الرجال والنساء الذين أبلغوا عن مشاركة أزواجهن (الرجال) أو زوجاتهم (النساء) في الرعاية السابقة للولادة أثناء الحمل الأخير، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

	الرجال	النساء
تكرار مرافقة الزوج لزوجته في زيارة مركز الرعاية الصحية السابقة للولادة.		
كل زيارة	40.8	34.1
بعض الزيارات أو زيارة واحدة	42.1	37.9
أبدًا	17.1	28
عندما يرافق الزوج زوجته في زيارات الرعاية السابقة للولادة، أين ينتظر في العيادة؟		
يترك الأم عند المدخل/ينتظر بالخارج	13.3	18.1
يجلس في غرفة الانتظار	48.3	36.3
ينضم لها في بعض أو جميع زيارات مُقدم الرعاية الصحية	38.3	45.6

يوضح الشكل 14 مدى مرافقة الرجال (سواء كان المشاركون أنفسهم رجالاً أو آباء أطفال النساء المشاركات) للأمهات في زيارات الرعاية السابقة للولادة. أظهرت الدراسات أن مشاركة الرجال/الآباء في الرعاية الصحية للطفل والأم حتى قبل الولادة يمهد الطريق لمشاركة أعمق مدى الحياة ويجعل الأدوار أكثر مساواة بمجرد ولادة الطفل. للأسف، حضر قلة من الرجال فقط (وفقًا لكل من الرجال والنساء) جميع زيارات الرعاية السابقة للولادة خلال آخر حمل (على الرغم أن الكثير منهم يحضر "بعض أو زيارة واحدة"). بالإضافة إلى ذلك، انضم عدد قليل من الرجال إلى زوجاتهم في زيارة مُقدم الرعاية الصحية ولم يجلسوا في الردهة فقط أو يوصلوا الأمهات عند المدخل.

يُعد هذا الأمر مجالاً هامًا لمُقدمي الرعاية الصحية ليؤدوا دورًا في تقدم المساواة بين الجنسين عن طريق تحسين توظيف الآباء في مراكز الرعاية السابقة للولادة والاحتفاظ بهم. يجب أن تتأكد العيادات والمستشفيات من توفير مساحات مرحبة بالرجال والسؤال عن حضور الرجال والتعامل مع ذلك على أنه أمرًا طبيعيًا تمامًا أن يرغب الأب في المشاركة في العناية بصحة طفله وزوجته طوال فترة الحمل وأثناء الولادة. سألت الدراسة الاستقصائية أيضًا الرجال عما إذا كانوا يرغبون في أن يكون لهم الحق في التمتع بإجازة والدية مدفوعة الأجر بعد ولادة أطفالهم. كانت إجابة 68.6 في المائة من الرجال نعم، يرغبون في أن يكون لهم الحق في الحصول على إجازة والدية/أبوة مدفوعة الأجر. وقال حوالي نصف هؤلاء الرجال أنهم يرغبون في الحصول على إجازة لمدة ثلاثة أسابيع أو أكثر. أظهرت دراسات أخرى من أماكن أخرى في المنطقة والعالم أنه عندما يأخذ الآباء إجازة ليشاركوا أكثر في رعاية الطفل حديث الولادة، فهم يشعرون بصلة وثيقة بالطفل ويستمرون في المشاركة في الرعاية أكثر من قبل.

يوضح الشكل التالي ردود الرجال المشاركين في الدراسة الاستقصائية ممّن لديهم أطفال فيما يتعلق بمهام رعاية الأطفال التي شاركوا فيها من قبل. كما ورد في البيانات السابقة، ليس من الضروري أن يؤدى الأب المهمة بشكل متكرر أو دائمًا ليكون له دورًا في الجدول، عليه فقط أن يقول أنه قام بذلك "من قبل". مع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن العديد من الأشكال ذات نسب عالية تأتي في سياقات بالغة الأهمية. قال 52 في المائة و53 في المائة فقط من الرجال على التوالي أنهم غيروا الحفاض أو حمموا طفلاً من قبل. ويختلف ذلك مع 94 في المائة من الرجال الذين قالوا أنهم لعبوا مع أطفالهم أو تحدثوا معهم عن أمور شخصية من قبل (عندما يكون الطفل قد بلغ سنًا معقولاً).

الشكل 8. الآباء ورعاية الأطفال

النسبة المئوية للرجال الذين لديهم أطفال وأبلغوا عن مشاركتهم من قبل في مختلف مهام الرعاية أثناء وجود الطفل المعني في المنزل، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

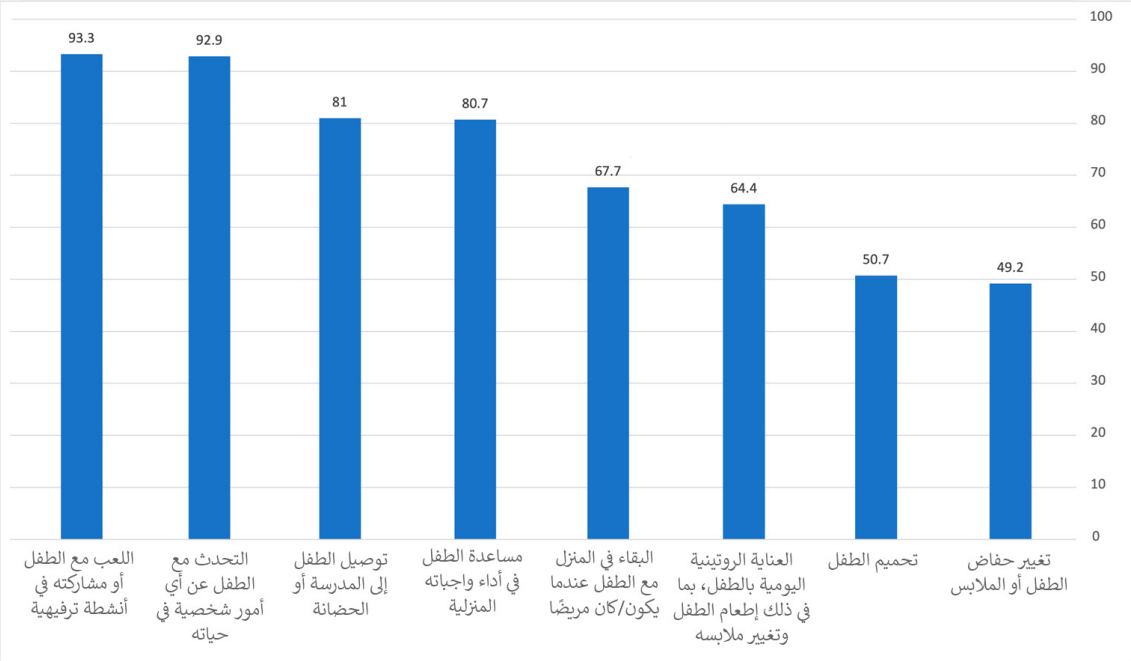

كما كان الحال في بيوتهم، غالبًا ما يترك الرجال البالغين المشاركين في الدراسة الاستقصائية أعمال الرعاية للنساء، بما في ذلك الطهي والتنظيف والاستحمام ويشاركون فقط في المهام الأقل صعوبة. ولكن أكد الكثير من الذكور المشاركين في الدراسة النوعية أنهم لا يريدون تكرار نفس هذه الأنماط غير المنصفة للأعمال المنزلية التي شهدوها من والديهم كما أفصحوا أنهم يشاركون في حياة أطفالهم بشكل أكبر. ومع ذلك بالبحث في شهادتهم، تظل هذه المشاركة نسبية وتتعلق بالأمور المالية فقط (يتناسب ذلك مع النموذج النمطي لتقاسم المهام داخل المنزل؛ حيث يوفر الرجل المال، وتعتني المرأة بالمنزل والأطفال).

قال أنور الذي يبلغ من العمر 48 عامًا وهو محامٍ وأب لثلاثة أطفال في تونس العاصمة أنه عندما كان طفلاً، كان والده يتحدث إليه عن الدراسة والتعليم فقط. ويدعي أن علاقته بأطفاله مختلفة وأنه يشارك بشكل أكبر في تربيتهم:

أنور: بمجرد أن أنهي عملي، أذهب مباشرةً إلى المنزل للاعتناء به.

المحاور: كيف تعتني بالمنزل؟

أنور: أذهب لأرى الأطفال وأسألهم إذا كانوا يريدون زبادي أو نوتيلا أو برتقال أو موز، ثم أذهب لشراء البقالة التي نحتاجها وفي بعض الأحيان أصطحب واحد أو اثنين منهم معي.

ينطبق الأمر نفسه على سليم البالغ من العمر42 عامًا ويعمل مدير مكتب البريد في بنزرت ويؤكد أنه يعتني بابنه. ولكن سليم يفعل فقط الأشياء التي من المفترض أن تفعلها الأم عندما يتعذر عليها إنجازها بنفسها. يقتصر قربه من ابنه على أنه يوفر له ما يطلبه:

> لا أتحمل أن أراه يبكي، عندما يُصاب بنوبة غضب لأنه يرغب بشيء ما أشتريه له دون تفكير. لا أريده أن يواجه نفس المصاعب التي واجهتها.

تقترح البيانات النوعية خطوة جزئية فقط نحو تحقيق مساواة أكبر في الأدوار الأسرية: تشارك النساء بشكل رئيسي في الأدوار المالية فقط عندما لا يستطيع الرجال ذلك، ويتقدم الآباء للمشاركة في رعاية الأطفال (تغيير الحفاض أو تحضير زجاجة الرضاعة) عندما تكون الأم مرهقة أو مشغولة للغاية أو مريضة، وبالرغم من ذلك يشعر جميع الآباء المشاركين في الدراسة الاستقصائية أنهم يقضون وقتًا أطول مع أطفالهم أكثر مما كان يفعل آباؤهم. يحاول هادي -البالغ من العمر 42 عامًا ويعمل طبيبًا- اصطحاب بناته إلى المدرسة كلما سمح عمله بذلك. وهو يحب تحضير الوجبات الخفيفة لهن خاصةً الفطائر المحلاة أو كعكة الشوكولاتة. ويصطحبهن أيضًا في رحلات في أيام العطلات حتى بدون والدتهم في بعض الأحيان لأنها تعمل أيضًا. وبالرغم من ذلك، فهو يعترف أنه في "الظروف الطبيعية" تتولى زوجته "70% من المهام الخاصة ببناتهم بينما يتولى هو 30% فقط.

من رعاية الأطفال يمكننا الانتقال إلى العلاقات بين الأزواج والزوجات وعلاقتهم المباشرة ببعضهم البعض. ما نوع العلاقات السائدة في تونس؟ هل الرجال والنساء المتزوجون سعداء في علاقاتهم؟ كيف يقسمون سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بالأمور الهامة المُتعلقة بإدارة الأسرة؟ تنظر بية المشاركة في الدراسة النوعية نظرة مختلفة وإن كانت في حقيقتها حزينة إلى زواجها من طبيب "يعمل كثيرًا" ويوفر الحصة الأكبر من نفقات أسرتهم". عندما سألها المحاور عن رأيها في علاقتها بزوجها، أجابت بعد لحظة صمت قائلة وهي متأثرة:

بية: لا يعتني بي على الإطلاق، فهو بارد المشاعر ومزاجيّ وانطوائي. لا يستمع لي ولا يشعر بي، فأنا أتحدث إليه بالكاد، فهو لا يهتم بي ولا يعرف مشاكلي الخاصة ولا يحاول أبدًا أن يعرفها، فأنا أستطيع أتحدث إلى أصدقائي وليس إليه. فهو لا يعلم شيئًا عن اللفتات البسيطة والكلمات اللطيفة وليس رومانسيًا مثله مثل باقي التونسيين.

المحاور: وهل حاولتِ التحدث معه من قبل، لتشرحي له معاناتك؟

بية: نعم، عندما أتحدث إليه فهو يستمع لي، ولكنني أفهمه أيضًا فهو يأتي إلى المنزل متعبًا للغاية من العمل؛ فعمله صعب حيث يقضي اليوم يستمع إلى مشاكل الأشخاص لذلك عندما يأتي إلى المنزل فهو يريد بعض الهدوء وأنا أفهم ذلك. عندما أزن الأمور كلها، أخبر نفسي أن الأمر ليس بهذا السوء فهو يحترمني ولا يُسئ معاملتي ويحبني في قرارة نفسه، وأعتقد أنه إذا حدث أي شيء لي سيشعر بالسوء؛ لذلك لابأس.

يمكن لبيانات الدراسة الاستقصائية إضافة المزيد إلى هذه الصورة المعقدة. طلبنا من المشاركين التفكير في عدة موضوعات هامة يمكنهم مناقشتها في علاقاتهم ثم يخبرونا "من له القول الفصل" فيما يتعلق بهذا القرار. هل ترجع السلطة المطلقة لاتخاذ القرار إلى الزوج أو الزوجة أو كلاهما معًا أو إلى شخص آخر في الأسرة؟ انظر الشكل 9 والشكل 10 لتراجع النتائج.

الشكل 9. سلطة اتخاذ القرارات في الأمور المالية

النسبة المئوية للرجال والنساء الشركاء بُناءً على من قال أن له "القول الفصل" فيما يتعلق بمختلف القرارات المالية داخل أسرهم، الدراس الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

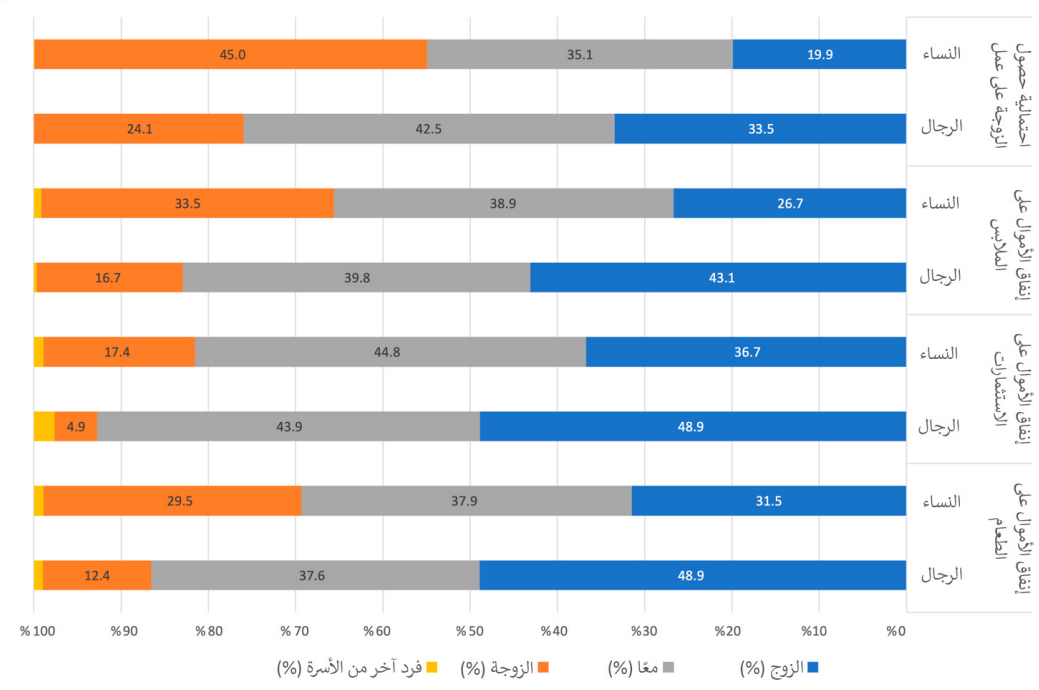

بالنظر إلى الشكل 9، يبدو أن هناك بعض الاختلافات الهامة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بمن ترجع إليه سلطة اتخاذ القرارات في علاقاتهم. يطالب الرجال بسلطة أكبر لأنفسهم وكذلك النساء في كل موضوع أكثر مما يرغب كل منهما في منح الآخر جزءا منهذه السلطة. على سبيل المثال في قضية إنفاق المال على الملابس، يقول 43 في المائة من الرجال أنهم يتخذون هذا القرار بمفردهم بالمقارنة مع 27 في المائة من النساء اللاتي يقلن أن الرجال هم من يتخذون هذا القرار. ولكن ينقلب الأمر حين تقول 34 في المائة من النساء أنهن يتخذن هذا القرار بالمقارنة مع 17 في المائة من الرجال الذين يقولون إن النساء هن من يتخذن هذا القرار.

على الرغم من هذه الاختلافات، لا يزال بإمكاننا رؤية اتجاهات واضحة. أولاً، نعم يصف العديد من المشاركين أنه يتم اتخاذ هذه القرارات بشكل مشترك في علاقاتهم. هذه علامة إيجابية. ولكن في نفس الوقت، في أسفل الشكل عندما ينتقل الموضوع إلى إنفاق الأموال على الطعام والاستثمارات الضخمة، ترتفع نسبة هيمنة الذكور على صنع القرارات بشكل ملحوظ. في حين أن العديد من العائلات تشترك في سلطة اتخاذ القرار (باللون الرمادي)، إلا أنه لا يزال من المرجح أن يحتفظ الرجال بهذه السلطة بمفردهم (باللون الأزرق) أكثر من احتفاظ النساء بهذه السلطة (باللون البرتقالي).

إن وجود اختلافات في اتخاذ القرارات المالية أمرًا ليس خطيرًا بالنسبة للأسرة، ولكن هناك مشكلة أخرى تمامًا وهي قدرة المرأة على التنقل وحريتها في التنقل ووقت الفراغ والعمل. لا تتعلق هذه القرارات بإدارة الأسرة فقط ولكنها في الواقع تتعلق بممارسة السيطرة وفرض القيود على حرية المرأة. انظر الشكل 17 لترى المزيد من نفس نوع الردود على هذه الموضوعات.

الشكل 10. سلطة اتخاذ قرارات التنقل

النسبة المئوية للرجال والنساء الشركاء بُناءً على من قالوا أنه له "القول الفصل" فيما يتعلق بالتنقل ووقت الفراغ، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

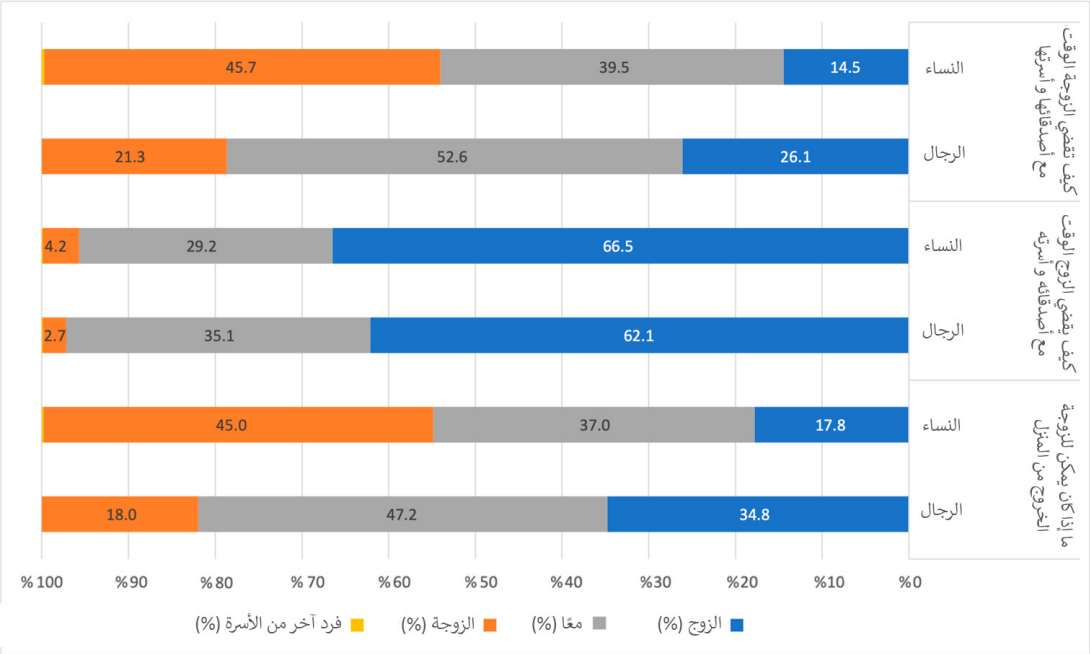

نرى مجددًا اختلافا ملحوظًا بين الرجال والنساء إلى جانب بعض الاتجاهات الذكورية التي يجب أن نوليها المزيد من الاهتمام. قال ما يقرب من ثلث الرجال أي نسبة 32 في المائة أن الرجال يحتفظون بسلطة اتخاذ القرار النهائي بشأن ما إذا كان يمكن لزوجاتهم الخروج من المنزل من عدمه. على الرغم من أن هذه النسبة قليلة إلا أنها نسبة مقلقة من العائلات؛ حيث يزعم واحد من بين كل ثلاثة رجال متزوجين في دراستنا أنهم يسيطرون على قدرة زوجاتهم على مغادرة المنزل. والجدير بالذكر، أن النساء لا توافق على هذا الرأي. ومع ذلك ، قالت 47 في المائة فقط من النساء أنهن وحدهن يحتفظن بسلطة اتخاذ القرار النهائي بشأن ما إذا كنّ يرغبن في مغادرة المنزل أم لا. يعني ذلك أن غالبية النساء في هذه الدراسة لا يستطعن اتخاذ قراراتهن بشأن الخروج من المنزل أم لا. يبدو أن عدم المساواة في التنقل وحرية الحركة لا تزالان تمثلان نقاطا شائكة في بعض العائلات التونسية.

تتعلق ممارسة السيطرة على خروج المرأة من المنزل بالتقسيم التقليدي للمساحة الاجتماعية؛ حيث تُعد المساحة المنزلية مساحة أنثوية بامتياز بينما المساحة العامة مساحة ذكورية. وفقًا لوجهة النظر التقليدية، تنتمي النساء إلى العالم الداخلي (monde du dedans)، وينتمي الرجال إلى العالم الخارجي (monde du dehors). لذلك تواجه محاولات النساء للخروج إلى المساحة العامة العديد من الصعوبات بسبب تداعيات هذا الخروج على مستوى المساحة المنزلية. للأسف، يمكن أن تؤدي عدم المساواة وسيطرة الرجال المفرطة على النساء إلى العديد من العواقب أكثر خطورة من مجرد البقاء في المنزل. يمكن أن يؤدي ذلك إلى أشكال عديدة من العنف من الشريك الحميم، كما يوضح القسم التالي.

3.6 العنف القائم على النوع الجنساني

يمكن أن يتجلى عدم المساواة في السلطة والسيطرة في العلاقات في عدة أشكال من العنف من الشريك الحميم والعنف الجنساني. يستكشف هذا القسم آراء المشاركين وردودهم في الدراسة الاستقصائية المُتعلقة بأصول العنف والعنف من الشريك الحميم نفسه. لاحقًا، ينتقل هذا القسم إلى مشكلة التحرش الجنسي أو المضايقات في الشوارع في الأماكن العامة. تُعد هذه القضايا مصدر قلق كبير لناشطي حقوق المرأة في تونس وغيرها من الأماكن في جميع أنحاء العالم نظرًا لعواقبها المدمرة على النساء: الترهيب والصدمة والإصابات وحتى الموت. لا أحد يستحق أن يتعرض للعنف ومع ذلك فهو أمر شائعً في تونس وجميع أنحاء العالم.

العنف ضد المرأة في القانون التونسي. وفقًا لأحكام المادة 46 من الدستور، الفقرة 4 والتي بموجبها: "على الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للقضاء على العنف ضد المرأة" تم اعتماد القانون الأساسي عدد 58 لعام 2017 والصادر في 11 أغسطس 2017 للقضاء على العنف ضد المرأة. يمثل هذا القانون الذي يطالب به المجتمع المدني منذ التسعينيات نقطة تحول في مكافحة العنف ضد المرأة وثمار صراع المنظمات غير الحكومية النسوية ضد العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والتي افتتحت مركزًا للاستماع إلى النساء ضحايا العنف وتوجيههن ودعمهن منذ عام 1993 ووضعت نهجًا للاستماع إلى النساء اللاتي عانين من العنف والتضامن معهن بالإضافة إلى عقد شراكة مع السلطات الرسمية لحملهن على تبني سياسات وطنية متكاملة وتشريعات فعالة للقضاء على هذه الظاهرة.[18]

تكمن ميزة هذا القانون في حقيقة أنه يتبنى تعريفًا للعنف ضد المرأة يستند إلى نهج حقوق الإنسان عن طريق اعتبار العنف ضد المرأة "كشكل من أشكال التمييز وانتهاكًا لحقوق الإنسان" كما أنه اختار نهجًا شاملاً لمكافحة العنف يشمل ركائزه الأربعة يبدأ من الوقاية والحماية وفرض العقوبات على المعتدين ورعاية النساء. تبنى هذا القانون معايير دولية في مكافحة العنف ضد المرأة أثناء محاولة مراجعة تعريف التمييز ضد المرأة على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتصنيفه ضمن أشكال العنف: العنف الجسدي والأخلاقي والجنسي والسياسي والاقتصادي. سبق هذا القانون قانونًا آخر هامًا في مكافحة المتاجرة بالبشر: القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 الصادر في 3 أغسطس 2016 المعني بمنع المتاجرة بالبشر ومكافحتها ويهدف ذلك القانون إلى منع جميع أشكال استغلال البشر، خاصةً أشكال الاستغلال التي يتعرض لها النساء والأطفال وذلك لمكافحة المتاجرة بهم وقمع المعتدين وحماية الضحايا ومساعدتهم. يهدف ذلك القانون أيضًا إلى تعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي في مكافحة المتاجرة بالبشر في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية التي صدقت عليها جمهورية تونس.

وضعت نتائج الدراسة الاستقصائية هذه المقاطع في سياقها. أولاً، كما يوضح الشكل 18 لا يزال هناك اختلافات عالية المستوى بشكل عام بين الرجال والنساء بشأن أفعال الرجال للسيطرة على زوجاتهن. كما يوضح الشكل، يقول أغلبية الرجال الشركاء (ما يزيد عن 68 في المائة) أنه داخل منازلهم يقرر الزوج (أي هو) مَن الرجال الذين تستطيع زوجته التعامل معهم، كما أنه يريد معرفة مكان زوجته طيلة الوقت ولا يسمح لها بارتداء أشياء معينة. تعبر هذه الإجراءات عن مستوى مفرط من السيطرة وعدم المساواة في السلطة في العلاقة. تصف نساء أقل علاقاتهن بنفس الطريقة وقد يكون ذلك إشارة جيدة. ومع ذلك، ما يزيد عن 2 من بين كل 5 نساء قُلن إنهن يواجهن نفس التوقعات. وقالت أكثر من 55 في المائة من النساء المتزوجات أن أزواجهن يريدون أن يعرفوا مكانهن طيلة الوقت.

الشكل 11. السيطرة الزوجية

النسبة المئوية للرجال والنساء الشركاء بُناءً على من أبلغوا عن سلوكيات مسيطرة متنوعة في زيجاتهم الحالية، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

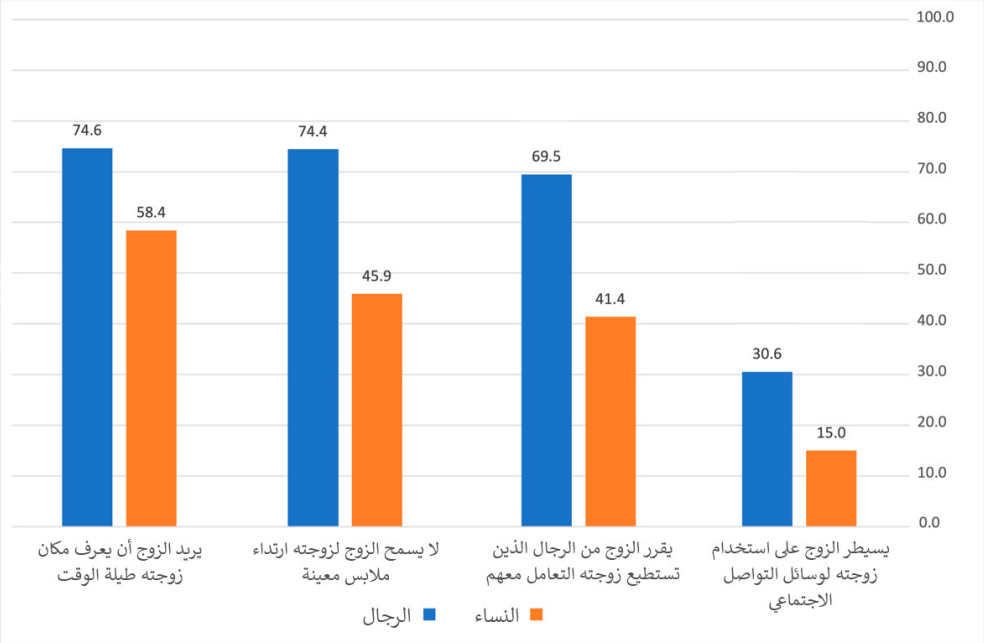

في المقابلات النوعية، أدان جميع المشاركين بإجماع العنف ضد المرأة في بداية مقابلاتهم ولكن خلال المقابلات وجد الكثير منهم مبررات جزئية لهذا العنف. قاموا بذلك إما عن طريق ربط العنف بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب في تونس أو "توجيه اللوم للضحية" بادعاء أن ذلك العنف ناتج عن مواقف أو سلوكيات النساء. أليف حرفي عمره 36 عامًا يعيش في نفطة.

المحاور: هل تعتقد أن النساء غالبًا ما يقعن ضحية العنف أكثر من الرجال؟

أليف: قطعًا.

المحاور: لماذا؟

أليف: لماذا يصبح الرجل عنيفًا مع زوجته في رأيك؟ يحدث ذلك عندما لا يستطيع العثور على عمل لذلك يعاقر الكحول لينسى أنه ليس لديه عما ويدخل حالة من فقدان الوعي وحينها يمكن أن يضرب زوجته. هناك أيضًا فئة أخرى من العنف تؤثر على المرأة. على سبيل المثال، في تونس العاصمة هناك فتيات يخرجن في منتصف الليل. ماذا يعني ذلك؟ (يصمت للحظة قبل أن يواصل كلامه) يعني ذلك أن هؤلاء يمثلن فئة معينة. إذا خرجت المرأة في ذلك الوقت فهي تبحث عن العنف.

المحاور: إذن، هل يستحققن ذلك؟

أليف: لا، ولكن يجب أن نتوصل إلى طريقة لتوعية هؤلاء النساء وإبعادهن عن الفساد (الانحراف).

المحاور: هل تعلم أن هناك طالبات محجبات ويقعن ضحايا للعنف في وسائل المواصلات العامة في منتصف النهار؟

أليف: هذا أمر جديد، لم يحدث ذلك قبل ١٥ أو ٢٠ عامًا. أصبح الأمر منتشرًا الآن بسبب المخدرات والقنب والكحول والتغييرات الاجتماعية وتراجع القوة الشرائية، وأن الرجال ليس لديهم ما يفعلون سوى معاقرة الكحول، هذا هو السبب.»

يرى سليم مفتش الشرطة أن النساء لا يتعرضن للعنف المنزلي دون سبب.

المحاور: هل تعرف أي امرأة في دائرة معارفك وقعت ضحية للعنف المنزلي؟

سليم: نعم، العنف مرتبط بالزنا قبل أي شيء. فالبعض يتخذ الضرب حلاً والبعض الآخر لا يقول أي شيء خوفًا من الفضيحة.

المحاور: ماذا عن النساء اللاتي يتم ضربهن؟

سليم: لا يجب عليهن توجيه اتهامات لأن ذلك خطأهن.

المحاور: إذن، أنت تعتقد أنه إذا ضرب الزوج زوجته فهي السبب في ذلك؟

سليم: بالطبع! لا يحدث ذلك دون سبب، لن أضرب زوجتي فجأة دون سبب.

يعتقد سليم أن الرجال لديهم الحق في ضرب النساء في عائلتهم لتربيتهم. وكاد هو نفسه أن يفعل ذلك عندما رأى ابنة اخته التي تبلغ من العمر 14 عامًا تجلس في مقهى مع مجموعة من أصدقائها وفي يدها vape (شيشة إلكترونية) ولكن أخته تدخلت ومنعته. النساء اللاتي يتعرضن للإهانة في الشارع هن المسؤولات عما يحدث لهن:

> هناك نوع من النساء يدفعك أحيانًا من خلال تصرفاتهن لمضايقتهن أو للسخرية منهن أو ممارسة العنف لفظيًا أو بأي طريقة أخرى...وهناك نساء أخريات يجعلنك تخجل من الاقتراب منهم من مظهرهن أو نظراتهن؛ لذلك في بعض الأحيان يرجع جزء كبير من السبب إلى المرأة فهي من تجذب العنف بسلوكها ليس بما ترتديه.

يوضح الجدول 8 معدلات الأشكال المختلفة للعنف من الشريك الحميم التي أبلغ عنها المشاركين في الدراسة الاستقصائية. يشمل ذلك إقرار الرجال بأنهم أقدموا على أفعال مختلفة وإبلاغ النساء أنهن تعرضن لهذه الأفعال من أزواجهن.

الجدول 8. العنف من الشريك الحميم: معدل انتشار العنف حسب المشاركين من الذكور والإناث

النسبة المئوية للمشاركين المتزوجين الذين تعرضوا لأعمال عنف ارتكبها الرجال وتعرضت لها النساء، معدلات لمدى الحياة ولمدة 12 شهرًا ، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

	الرجال		النساء	
	طوال الحياة (%)	في 12 شهر (%)	طوال الحياة (%)	في 12 شهر (%)
العنف النفسي	41.4	20.3	41.1	20.7
إهانة زوجته أو تعمد أن يجعلها تشعر بالسوء تجاه نفسها	25.6	11.3	31.1	14.8
التقليل من شأن زوجته أو إذلالها أمام أشخاص آخرين	7.2	3.6	14.1	7.5
إخافة زوجته أو ترهيبها عن عمد على سبيل المثال، من خلال الطريق التي نظر بها إليها أو الصراخ عليها أو تحطيم الأشياء	31.6	14.8	28.7	14.3
التهديد بإيذاء زوجته	11.2	5.0	13.1	5.2
إلحاق الأذى بالأشخاص التي تهتم بهم زوجته كطريقة لأذيتها أو إتلاف الأشياء التي تهتم بها	2.6	0.7	7.0	3.3
العنف الاقتصادي	13.6	5.2	19.2	8.3
منع زوجته من العمل مقابل أجر أو ربح	8.1	4.4	12.1	6.6
الاستيلاء على أموال زوجته رغمًا عنها	0.5	0.3	4.1	2.5
حجز أموال من المكاسب للاستخدام الشخصي عندما يكون المشارك على علم أن زوجته تواجه صعوبة في دفع نفقاتها الخاصة أو احتياجات المنزل	0.7	0.5	3.9	2.7
طرد زوجته من المنزل	6.8	0.9	9.5	3.6
العنف الجسدي	18.8	5.5	22.2	6.8
صفع زوجته أو إلقاء شيء عليها يمكن أن يلحق بها أذى	15.7	4.0	19.1	6.1
دفع أو لطم زوجته	10.4	2.8	15.0	6.5

تكملة

	الرجال		النساء	
	طوال الحياة (%)	في 12 شهر (%)	طوال الحياة (%)	في 12 شهر (%)
ضرب زوجته بقبضته أو بأي شيء آخر يمكن أن يلحق بها أذى	5.0	1.4	10.2	4.1
ركل أو جر أو ضرب أو خنق أو حرق زوجته	0.6	0.0	5.2	2.4
التهديد باستخدام أو استخدم مسدس أو سكينة أو أي أسلحة أخرى بالفعل ضده زوجته	0.0	0.0	3.3	1.4
العنف الجنسي				
إجبار زوجته على ممارسة الجنس معه رغمًا عنها	1.9	0.8	4.1	1.6
أي من أشكال العنف من الشريك الحميم الواردة أعلاه	47.2	24.3	45.8	22.7
إجمالي عدد المشاركين المتزوجين	**604**		**875**	

*تُشير كلمة الزوجة/الزوج إلى الزوجة/الزوج الحاليين للمشاركين المتزوجين حاليًا وآخر زوجة/زوج بالنسبة للمشاركين المطلقين أو المنفصلين أو الأرامل.

لا يُعد العنف من الشريك الحميم حادثة فردية أبدًا وكما يوضح الجدول 8 فهو يشمل العنف الجسدي وكذلك أشكال من العنف النفسي والاقتصادي والجنسي. تعد معدلات العنف الواردة هنا إضافة مفيدة لإجراء بحث عن العنف من الشريك الحميم في تونس لأنها تمثل الحالة الأولى التي تتناسب فيها إقرارات الرجال بارتكاب العنف مع بلاغات النساء عن تعرضهن للعنف. اللافت للنظر إقرار نسبة أكبر من الرجال باستخدام العنف بالمقارنة مع بلاغات النساء عن تعرضهن للعنف. لأسباب مختلفة يجب دائمًا أن نفسر بيانات الدراسة الاستقصائية حول العنف من الشريك الحميم على أن هذه البلاغات تقلل من حقيقة نطاق وطبيعة هذا العنف، ومع ذلك فمن اللافت للنظر أن نسبة 47 في المائة من الرجال في هذه الدراسة أقروا بارتكاب واحد على الأقل من هذه التصرفات ضد شريك حياتهم.

كما علمنا من الدراسات الأخرى، فإن أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية من العوامل التي تزيد من هذه المخاطر. إن النساء اللاتي لا يعملن هنّ أكثر عرضة للعنف. يزيد الحمل والولادة من تبعيّة المرأة وضعفها وغالبًا ما يمثلان بداية العنف الجسدي. كما وضحت الشهادات التي تمت مشاركتها سابقًا، كان الأمر شائعًا تمامًا أن يقدم الرجال في الدراسة النوعية تبريرات للعنف من الشريك الحميم سواء لتبرير تصرفات الرجل أو توجيه اللوم للمرأة نفسها. يرى أنور الذي يبلغ من العمر 48 عامًا ويعمل محاميًا في تونس العاصمة، أنه لا يجب حتى تطبيق مصطلح "عنف" على أي شيء بخلاف الاعتداءات الجسدية القوية. في رأيه يجب تجاهل تصرفات العنف اللفظي أو العاطفي. قال:

> لا تستحق الصفعة الشكوى ويمكن حل العنف بين الزوجين. ومن ناحية أخرى، لا يجوز التساهل مع الحالات القصوى.

وفقًا للمشاركين الآخرين في الدراسة النوعية، يمكن تبرير العنف بذريعة أنه جزء من حياة الزوجين الخاصة و"ليس من شأن أي شخص آخر". على سبيل المثال، يقول جلال وهو أخصائي طبي:

> يمكن أن يحدث أي شيء خلال نوبة غضب، يمكن أن تضرب زوجتك حتى الموت أو يمكن أن تضربك هي حتى الموت، وبعد ذلك تسامحوا بعضكم البعض. انظر إلى جوني ديب فهو -وفقًا لجميع حاشيته وحبيباته السابقات- رجلاً لطيفًا للغاية وسهل المعشر، ولكن يبدو أنه ضرب زوجته لأنها قالت له شيئًا ما بعد وفاة والدته...يحدث ذلك، كل شيء ممكن.

الشكل 12. المواقف المُتعلقة بالاغتصاب

النسبة المئوية للرجال والنساء الذين يوافقون على عبارات مختلفة، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

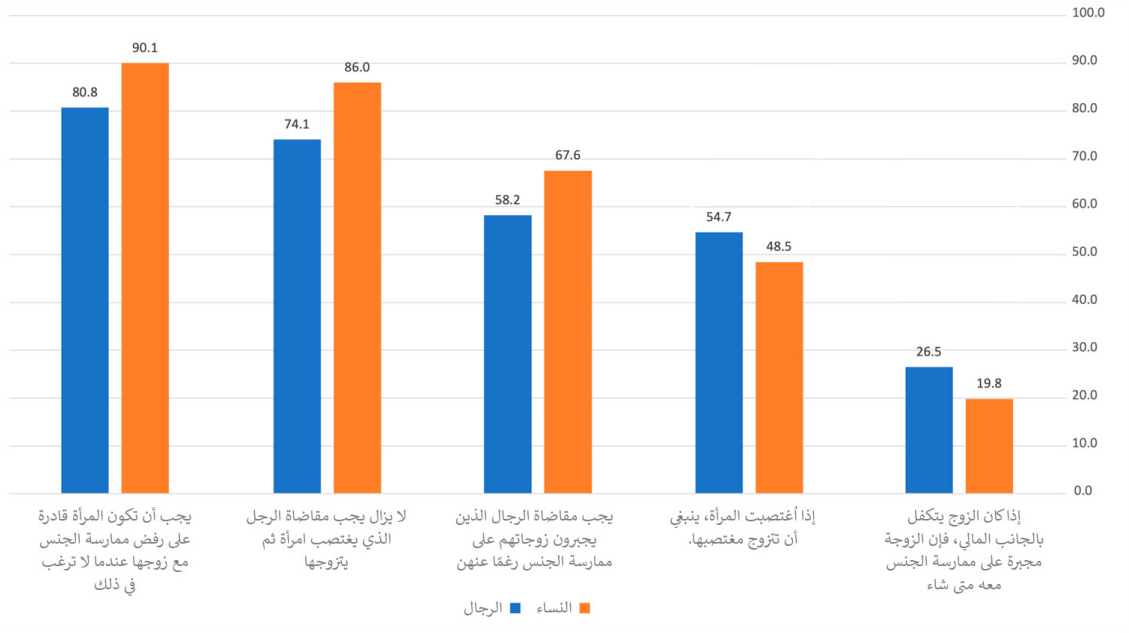

يتعمق الشكل 12 أكثر في أنواع التبريرات والمواقف التي يتذرع بها المشاركين، ويتناول هذه المرة الاغتصاب بشكل خاص. ظهرت إشارة إيجابية إلى حد ما؛ حيث أكد أغلبية المشاركين أنه يحق للنساء رفض ممارسة الجنس مع زوجها عندما لا ترغب في ذلك كما دعموا فكرة مقاضاة المغتصبين (بما في ذلك الأزواج) في حالات معينة. في نفس الوقت، كانت هناك نسبة مثيرة للقلق تصل إلى 53 في المائة من الرجال و48 في المائة من النساء الذين وافقوا على عبارة "إذا اُغتصبت المرأة، ينبغي أن تتزوج مغتصبها". ولحسن الحظ أن هذا الموقف المؤذي لم يعد محميًا في القانون التونسي مثلما كانت عليه الحال قبل ثورة 2011.

السؤال العكسي

عندما طرحنا نفس السؤال بالنسبة للمشاركين الرجال "هل يجب على الرجل الذي وقع ضحية العنف من زوجته تقديم شكوى؟" أعربت غالبية النساء عن دهشتهن. تقول درة وعمرها 36 عامًا، متزوجة وتعمل في محل دجاج في تعجب: "لا أقبل ذلك، هل يبقى الرجل على زواجه إذا كان يتعرض للضرب من زوجته؟ أين رجولته؟ وبالمثل، تقول سناء التي تبلغ من العمر 42 عامًا وهي مفوضة شرطة:

سناء: فكرة أن يتعرض الرجل للضرب من زوجته تؤلم قلبي...لما قد تفعل امرأة ذلك؟... أرى أن ذلك خطير للغاية.

المحاور: هل ذلك أشد خطورة مما لو كانت امرأة؟

سناء: نعم، لأن الطفل حتى سيتأثر أكثر إذا رأي أن والده يُساء معاملته. صحيح أنه سيشعر بالأسف نحو والدته ولكن ليس بنفس الدرجة التي سيشعر بها نحو والده.

المحاور: لماذا؟

سناء: لا أعلم، بسبب صورة الرجل، لا يجوز أن يُساء معاملته أو يتم إذلاله.

لاتزال تكشف البيانات عن حقيقة مفادها أن النساء أكثر عرضة للعنف من الشريك الحميم على يد الرجال، وليس العكس. توضح الدراسات التي تحقق في استخدام المرأة للعنف من الشريك الحميم ضد الرجال أن هذا النوع من العنف نادر الحدوث إلا إذا كان "العنف متبادل"، ويعني ذلك أن النساء تستخدمن العنف في المواقف التي يتعرضن فيها للعنف. لذلك لا يمكننا الحديث عن استخدام المرأة للعنف من الشريك الحميم ضد الرجال دون وضعه في السياق المناسب.

وفي نفس الوقت، تظهر شهادات هؤلاء النساء أنه إذا تعرض رجل لبعض أشكال العنف في حياته أو عندما يتعرض لذلك، سيكون من المخزي الاعتراف به أو طلب المساعدة. ومع ذلك كما رأينا سابقًا، تعرض العديد من الرجال إلى العنف خلال طفولتهم على يد الوالدين أو المدرسين أو زملاء المدرسة. لا ينبغي أن يضطر الفتيان أو الرجال إلى مواجهة هذه التجارب المؤلمة في عزلة تامة خوفًا من الخزي دون الحصول على أي دعم من الأصدقاء أو الأسرة. هذه الفكرة واحدة من عدة مجالات تحمل أفكارًا جامدة عن "الرجولة" وهذه الأفكار تضر بالرجال كذلك؛ فهم يتخلون عن الرجل

ويتركونه يواجه الشعور بالخزي أو يتعامل مع هذه التجارب العاطفية أو الصادمة وحده تمامًا. ويضر ذلك بالجميع؛ حيث غالبًا ما ترتبط تحديات الصحة العقلية للرجل والتي لم تتم معالجتها باستخدامه للعنف ضد الأخرين.

وفقًا للدراسة الاستقصائية الوطنية في عام 2010، تعرضت 78% من النساء التونسيات إلى شكل من أشكال العنف النفسي في الأماكن العامة. يمكن أن يرجع السبب في ذلك -من بين أمور أخرى- إلى حقيقة أن النساء ذوات دخل منخفض يستخدمن وسائل النقل العام في كثير من الأحيان. شعر المشاركون في تلك الدراسة السابقة من الرجال والنساء أن التحرش الجنسي أكثر تهديدًا للنساء غير "المحتشمات"/"مش محترمة"، وأن تجنبه مسؤولية المرأة.

وبالمثل، للأسف اتفقت نسبة كبيرة من الرجال والنساء في الدراسة الاستقصائية الدولية الحالية بشأن المساواة بين الجنسين مع العديد من العبارات التي تدعم أو تبرر التحرش الجنسي. أكدت نسبة 35 في المائة من الرجال والنساء أن "النساء اللاتي يتواجدن في أماكن عامة ليلاً يرغبن في أن يتم التحرش بهن"، وقال أكثر من 2 من بين كل 5 مشاركين أن "النساء اللاتي يرتدين مثل الرجال يستحققن الإهانة". كانت إحدى نقاط التناقض الجديرة بالذكر بين المشاركين الرجال والنساء هي فكرة "أن النساء تحب ذلك الاهتمام الناجم عن تحرش الرجال بهن". على الرغم من أن 56 في المائة من الرجال يصدقون ذلك، إلا أن نسبة 31 في المائة فقط من النساء يتفقن مع ذلك. إذن وفقًا للنساء أنفسهن، فإن الأغلبية الساحقة لا تحب ذلك الاهتمام الناجم عن تحرش الرجال بهن.

الشكل 13. المواقف المُتعلقة بالتحرش

النسبة المئوية للرجال والنساء الذين يوافقون على عبارات مختلفة بشأن التحرش، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

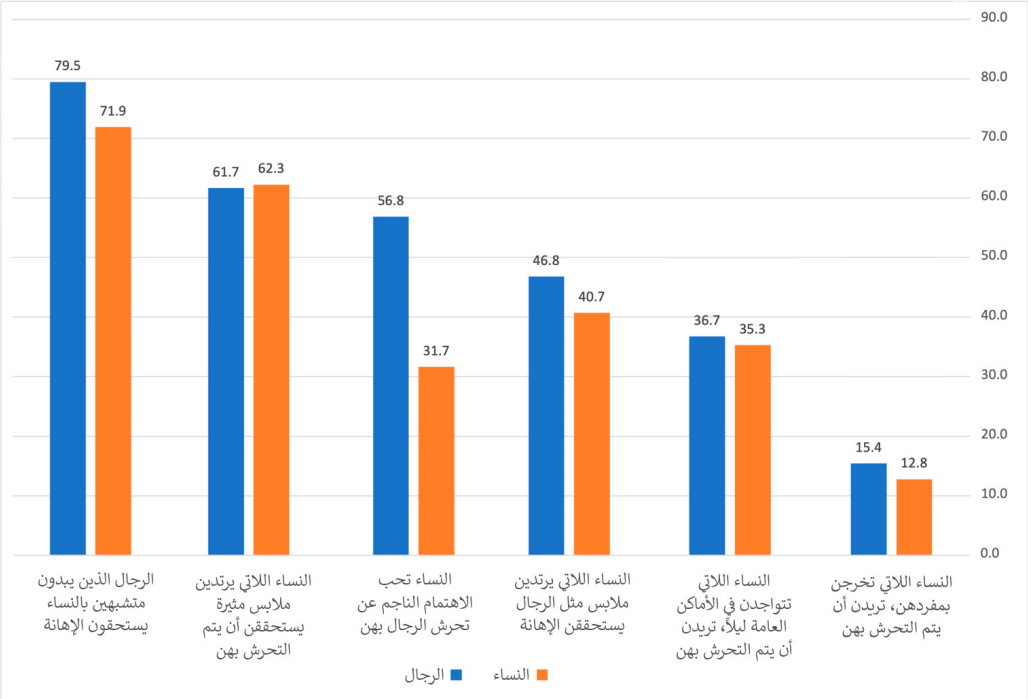

تقدم الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس للمشاركين قائمة بالأفعال التي قد يكونوا ارتكبوها (في حالة الرجال) أو عانين منها (في حالة النساء) في الأماكن العامة. تشمل القائمة أشكالا مختلفة من التحرش تبدأ من النظرات الغرامية حتى الاغتصاب ("الإكراه على الجنس"). يوضح الجدول 9 النتائج. الجدير بالذكر أن معدلات إقرار الرجال بارتكاب هذه الأفعال ومعدلات تعرض النساء لهذه الأفعال تتطابق تمامًا تقريبًا بنسبة 59 في المائة. يعترف الرجال وتوافق النساء أن التحرش الجنسي شيء يفعله أغلب الرجال ويعاني منه غالبية النساء. بالإضافة إلى ذلك، فإن 1 من بين كل 4 مشاركات أفصحن عن تعرضهن للتحرش وقلنَّ إن ذلك حدث مؤخرًا أي خلال السنة الماضية. كانت النظرات الغرامية -وهي تعني رمق الغرباء بنظرات طويلة الأمد في الشارع- هي أكثر أشكال التحرش التي تم الإبلاغ عنها انتشارًا ويليها الصفير أو التعليقات الجنسية.

الجدول 9. أنواع التحرش والاعتداء الجنسي

النسبة المئوية للمشاركين الذين وافقوا أو أيدوا بشدة عبارات مختارة عن التحرش الجنسي والمضايقات في الشوارع، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس 2022

	الرجال (المعتدين)		النساء (الضحايا)	
أنواع التحرش/الاعتداء الجنسي	طوال الحياة (%)	خلال الـ 12 شهرًا السابقة (%)	طوال الحياة (%)	خلال الـ 12 شهرًا السابقة (%)
النظرات الغرامية	55.6%	27.9%	52.7%	22.9%
الصفير أو التعليقات الجنسية	27.7%	13.9%	33.3%	15.4%
المطاردة أو التتبع	19.9%	7.3%	25.0%	10.4%
المكالمات الهاتفية البذيئة أو الرسائل النصية	10.5%	5.1%	15.8%	6.8%
التحرش عبر الوسائل الإلكترونية مثل إرسال صور فاحشة	9.1%	4.6%	20.3%	11.3%
لمس الأجزاء الخاصة من الجسم بالإكراه	2.4%	1.0%	5.2%	1.2%
كشف عورته	0.5%	0.1%	5.2%	1.3%
الإكراه على الجنس	0.6%	0.2%	1.2%	0.4%
أي من أفعال التحرش / الاعتداء الجنسي المذكورة أعلاه	61.2%	33.1%	59.7%	29.7%

يقول شاهين -أحد المشاركين في الدراسة النوعية ويبلغ من العمر 24 عامًا، طالب ويعمل أيضًا كمحاسب في نفطة- أنه كان ضحية للعنف الجهوي (تمييز على أساس الانتماء الجهوي) من أستاذ جامعي في تونس العاصمة. ولكنه يعترف أيضًا أن النساء أكثر عرضة للعنف. يعترف أنه هو نفسه أحيانًا يتحرش (ومع ذلك لا يستخدم كلمة تحرش) بالنساء في الشارع، فيقول: "أصفر، وأقول لهم شبيه اللوز منبوز، وكلام آخر مثل ذلك". يعترف رجال آخرون في البحث النوعي أنهم "يتفحصون" جسد الفتيات (على غرار "النظرات الغرامية" كما وردت في أدوات الدراسة الاستقصائية) ويجدون أن ذلك "أمر طبيعيًا تمامًا". لا يؤثر ذلك العنف العادي على النساء فقط ولكنه يطال أيضًا الرجال الذين يُعتبرون" مرخوفين " أي»متشبهين بالنساء».

العنف ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

في عام 2018، نشرت ثلاث جمعيات تناضل من أجل المساواة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايي الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في تونس أول "دراسة استقصائية حول العنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين "بهدف قياس تكرار العنف اللفظي والنفسي والجسدي والجنسي الذي يُرتكب ضد هذا المجتمع في تونس. للقيام بذلك، جمعت الباحثة عبير كريفة بيانات من 300 شخص. أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية وجود عنف جماعي وممنهج. أقرت نسبة 45.6% من المشاركين بتكرار التحرش اللفظي والجسدي سواء كان جنسيًا أو لا: أبلغ هؤلاء المشاركين عن الإصرار على التشكيك بهويتهم في مكان العمل ولاحظوا أن الأسئلة عن هذا الموضوع جعلتهم يشعرون بعدم الراحة. تتكرر هذه الأسئلة أيضًا في الأماكن العامة والمدارس وعبر الإنترنت أو عبر الهاتف بنفس النتائج. تعرض 14% من المشاركين للتحرش في مكان العمل، وتعرض حوالي ربعهم للتحرش في البيئة المدرسية أو في الأماكن العامة وأكثر من الثلث في دائرة الأسرة أو الأصدقاء. بالنسبة للسباب: فقد تعرض أكثر من نصف المشاركين للسباب في الأماكن العامة لأن شخص ما كان يعرف ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية أو افترضوا أنهم يعرفوها أو أرادوا أن يعرفوها.

أبلغ 32.3% في المائة من المشاركين عن تعرضهم للعنف الجسدي (الضرب أو الصفع أو الإيذاء الجسدي) مرة على الأقل في حياتهم من شخص قريب منهم خلال السنوات الستة الأخيرة. تعرض أكثر من 30% من المشاركين لهذه المعاملة في الأماكن العامة والمدارس سواء من أقرانهم أو من الموظفين الإداريين أو هيئة التدريس. تعرض 24% من المشاركين للتهديدات أو الاعتداءات بسلاح أو أدوات خطيرة ومحاولات قتل في الأماكن العامة. أما بالنسبة للعنف من الشرطة، فقد تعرض حوالي 13% من المشاركين للمس الجنسي القسري من ضابط شرطة على الأقل أو أكثر، بينما تعرض 15% من المشاركين لمحاولات ابتزاز أو تم ابتزاز أموالهم بالفعل من قِبل ضباط بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية التي أفترضها ضباط الشرطة. تم الإبلاغ عن مجموعة من الاعتداءات من قِبل ضباط الشرطة في الأماكن العامة: السباب والتحرش اللفظي والتحرش الجنسي واللمس والاغتصاب أو محاولة الاغتصاب.

يُعد التحرش الجنسي سلسلة متواصلة في تجارب هؤلاء الأفراد: تعرض حوالي 30% منهم للاغتصاب أو محاولة اغتصاب في الأماكن العامة مرة على الأقل في حياتهم وتعرض أكثر من نصفهم للتحرش الجنسي مرة على الأقل. في المدارس، تعرض أكثر من 30% للمس الجنسي وتعرض أكثر من 20% للاغتصاب أو محاولة اغتصاب. لا تخلو أماكن العمل أيضًا من العنف الجنسي (تعرض 15% للمس الجنسي، و7.9% للاغتصاب أو محاولة اغتصاب)، وفي دائرة الأسرة والأصدقاء المقربين (تعرض 19% للمس الجنسي). يرتكب الرجال أغلبية هذه الاعتداءات (88%) في كلٍّ من الأماكن العامة والخاصة. تضع الدراسة الاستقصائية في الاعتبار العنف المُقتصر على الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة؛ مما قد يعرضهم إلى الخطر، خاصةً النزهات القسرية (التي تعكس الاتجاه الجنسي أو الهوية الجنسية للشخص من دون موافقتهم ومعرفتهم)، وقد تم تسجيل النزهات القسرية في المدارس (أكثر من 60%) وفي عالم العمل (حوالي 40%) وقد أدى ذلك إلى التغيب أو تراجع الدرجات أو الخوف أو العزلة، وما إلى ذلك.

ورغم أن قضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين تعتبر حساسة للغاية بما لا يسمح بإجراء تحقيقات متعمقة في الدراسة الاستقصائية، فإن المستجوبين النوعيين تعاملوا مع الموضوع بمزيد من التفصيل. وبالنسبة لغالبي المستجوبين النوعيين، فإن ممارسات المثلية الجنسية نالت إدانة عنيفة. بيد أنه قد اتضح خلال مسار المقابلات أن الإدارة لا تتعلق كثيرًا «بالتجارب الجنسية» أو الأفعال الجنسية بين الرجال (أو بين النساء)، وإنما تتعلق بشرعية هوية المثلية الجنسية في حد ذاتها. بمعنى آخر، تبنى المستجيبون أقوى درجات الرفض لمن يتبنون بشكل كامل قضية المثليين الجنسيين في المجتمع.

يعمل أحمد البالغ من العمر 18 عامًا في جربة ويريد عقوبة أشد على المثلية الجنسية. ويدعو إلى تطبيق عقوبة الإعدام قائلاً «كيف يمكن لرجل أن يوافق على ممارسة الجنس مع رجل آخر؟ هذا ليس مقبولاً كما أنه ضد الطبيعة!! يجب قتلهم أو شنقهم». ويرى البعض أن المثلية الجنسية «مخالفة للطبيعة»، بينما يرى آخرون أنها «مخالفة للطبيعة» و«مخالفة للدين». ويؤكد منير، البالغ من العمر 37 عامًا، أنه لا يعلم السياق الدقيق للنصوص الدينية التي تتعلق بالمثلية الجنسية، لكن يصر رغمًا عن ذلك على أنه يجب تطبيق تلك النصوص:

منير: إنها خطيئة! يجب تطبيق الشريعة!

المحاور: ما الذي تقوله الشريعة في هذا الصدد؟

منير: لا أعلم.

المحاور: إذًن، إذا كانت الشريعة تقول الرجم حتى الموت، هل ينبغي تطبيقها؟

منير: انظر، الإله ليس ظالمًا، لو فرض الله شيئًا، فيجب تطبيقه. لا يمكنني الجدال في مسائل كهذه، حيث إن القوانين الدينية واضحة بشأنها، هكذا تعلمت، هناك خط أحمر لهذا الأمر ينبغي عدم تجاوزه، لا يمكنني أن أجد له عذرًا أو أن أبرره.

وقد أفاد العديد من المستجوبين بإجابات كهذه، حتى هؤلاء غير المدركين لوجود المادة 230 من المجلة الجزائية التونسية، وهي مادة تعود إلى حقبة الاستعمار الفرنسي والتي تدين اللواط والممارسات الجنسية بين النساء، وليس المثلية الجنسية. ومن يدركون هذه المادة يرون بشكل عام أنه ينبغي تعزيزها بأحكام أكثر قوة وإكراهًا، بحيث تشمل عقوبة الموت، أو ينبغي على أقل تقدير أن تظل العقوبة الحالية، وهي السجن لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، من دون مساس بها. يرى بعض المستجوبين أنه من الضروري نفي أصحاب المثلية الجنسية إلى بلد آخر. وهذه الآراء واسعة النطاق تمثل خطرًا كبيرًا بكل وضوح للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين الذين يعيشون في تونس، وتؤكد الحاجة الملحة إلى تغيير تشريعي وتغيير العادات المجتمعية وتقديم خدمات الدعم الأخرى المطلوبة لحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في تونس.

4. الاستنتاج والمناقشة: ما الذي يمكن فعله؟

توضح نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس أن النظام الذكوري لا يزال مسيطرًا في الحياة العامة والخاصة حتى إذا أراد الرجال أن يكونوا أكثر تفتحًا من آبائهم وأكثر دعمًا لشركائهم، فإن مواقفهم وسلوكياتهم المترسخة لا تتفق مع ذلك دائمًا. ولكن القصة ليست سلبية تمامًا في ظل وجود دعم كبير لإجراء بعض التغييرات التشريعية لحماية حقوق المرأة. كما يبدو أيضًا أن هناك تحولاً إيجابيًا في المواقف تجاه دور المرأة في الأماكن العامة والمناصب القيادية. حتى مع استمرار النظر إلى مسؤولية ودور المرأة الرئيسيين في المجالات الخاصة كمُقدمات رعاية، يبدو أن هناك دعمًا متزايدا -وإن لم يكن مستمرًا- للرجال الذين يتولّون أدوارًا أعمق كآباء ومُقدمي رعاية.

يمكن استخدام هذه النتائج بالإضافة إلى نتائج الدراسة الاستقصائية الأخرى لتعزيز السياسات والبرامج والحملات في تونس بعدة طرق. يتمثل الهدف الشامل للدراسة الاستقصائية في ترسيخ فهم لممارسات ومواقف الرجال والنساء بشأن المساواة بين الجنسين لنشر وقيادة ومراقبة جهود تعزيز المساواة بين الجنسين، خاصةً على مستوى اتخاذ القرارات العامة. مع توفر هذه البيانات الجديدة الثرية للغاية في متناول اليد، فإن الحركات التي تهدف إلى منع العنف ضد المرأة وتعزيز الإعمال الكامل لحقوق المرأة وتحقيق المساواة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتغيير الأعراف الاجتماعية، لديها الآن أداة جديدة قوية لنشر جميع جهودها. أي شخص يرغب في الاعتماد على هذه البيانات لإحداث تغيير سريع ومؤثر في المجتمع التونسي، من الأفضل أن يقوم بما يلي:

4.1 الاستناد إلى الإنجازات التشريعية السابقة الناتجة عن مناصرة حقوق المرأة

جميع الإنجازات التشريعية الكبرى التي تهدف إلى حماية حقوق المرأة كانت ثمار الضغط من المجتمع المدني والحركات النسائية بشكل خاص. يجب أن تقدم هذه الحركات الطريق لإلغاء جميع القوانين التمييزية ضد النساء، خاصةً المُتعلقة بالميراث. يمكن للمساواة في الميراث أن تضع الأساس للمشاركة المنصفة للثروة بين الجنسين والمساعدة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للنساء كما يمكنها تغيير مواقف الشعب التونسي تجاه التمييز بين الجنسين. تُعد أيضًا إجازة الأبوة الممتدة للآباء الجدد أو الذين قاموا بالتبني خطوة سياسية هامة لتشجيع زيادة مشاركة الرجال في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

4.2 إنهاء رحلة الكفاح للحصول على حق المشاركة السياسية الكاملة للنساء في تونس

يجب أن ندفع الأحزاب السياسية لتكريس نفسها لتحقيق المساواة بين الجنسين في العمل السياسي ولتوفير المزيد من الفرص للنساء والشباب في المشاركة السياسية، خاصةً على مستوى تولي مسئوليات السلطة. على سبيل المثال، يمكن أن يشمل ذلك وضع آليات للإدارة الداخلية وهيكلة قانون الأحزاب ليسمح للمزيد من النساء والشباب بالوصول إلى مناصب صنع القرار.

4.3 تسخير قوة التعليم

تُعد المدارس مواقع حيوية للتنشئة الاجتماعية لشبابنا، بما في ذلك أدوار الجنسين والأعراف. يجب أن نراجع البرامج التعليمية في المدارس على عدة مستويات لدعم المساواة بين الجنسين. يتضمن ذلك إعداد برامج تدريبية للمدرسين والموظفين في المدارس حول فكرة المساواة بين الجنسين من جهة وكذلك استهداف معالجة ظاهرة العنف (الجسدي والرمزي) في المدارس باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية. يجب أن يشمل ذلك أيضًا تبني التربية الجنسية داخل البرامج المدرسية لتجهيز الأطفال والمراهقين بآليات معرفية وثقافية تحميهم من العنف والتحرش الجنسي. من الضروري أيضًا تدريب الكوادر التعليمية المختلفة على ثقافة عدم العنف وتطوير برامجهم لنشر ثقافة حقوق الإنسان والمساواة والمواطنة الفاعلة وعدم التمييز والحق في الاختلاف.

4.4 البحث عن النسوية المحلية وحقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وحركات وأصوات منع العنف للتوجيه بشأن الرسائل التي يجب ترتيبها من حيث الأولوية وكيف

جميع القضايا التي وردت في الدراسة ليست جديدة أو مفاجئة تمامًا لمجموعات النشطاء الذين يعملون بالفعل لصالح الأجيال القادمة في تونس لبناء مجتمع أكثر عدلاً ومساواة. يجب تحقيق المواءمة بين أي جهد للمتابعة بالاستناد إلى هذه النتائج على مستوى السياسة أو البرنامج أو الحملة أو التعليم وبين الأهداف والجهود المستمرة لهؤلاء النشطاء.

4.5 استخدام بيانات الدراسة الاستقصائية لتحديد المواقف الأكثر أهمية والأكثر ضررًا والأكثر انتشارًا للتعامل معها

كشفت الدراسة الاستقصائية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس عن قدر هائل من الثراء في فهم مشهد المواقف المُتعلقة بالجنسين في الدولة. والآن يجب أن تسترشد الحملات المستقبلية وجهود البرامج بهذه البيانات. كما وضحت الأقسام السابقة، لم يُظهر المشاركون التونسيون معارضة واسعة النطاق لحق المرأة في العمل خارج المنزل أو السعي وراء الفرص الاقتصادية. ولا

يعني ذلك أن هذه المواقف لا وجود لها في تونس، ولكن يعني ذلك أنها لم تظهر كأولوية قصوى في استجابات الدراسة الاستقصائية. على النقيض من ذلك، تبرز معدلات (أ) تبني المشاركين آراء حول إلقاء اللوم على الضحية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي، (ب) الموافقة على زواج النساء بالإكراه من مغتصبيهن، و (ج) منح سلطة اتخاذ القرار و "الوصاية" للرجال، وتظهر ارتفاعًا كبيرًا. سيمثل إجراء تحليل أعمق لهذه النتائج وغيرها تمرينًا مفيدًا لتحديد أولويات حركات المساواة بين الجنسين في تونس.

4.6 الاعتماد على المواقف الإيجابية المُتبناة على نطاق واسع لإثبات وجود دعم عام لبعض جوانب المساواة

كما أن عكس الاستراتيجية السابقة صحيح أيضًا: حيث يبدو أن المشاركين لديهم بالفعل مواقف إيجابية تدعم المساواة بين الجنسين، فمن الأفضل أن يقوم النشطاء بتسليط الضوء على ذلك وترسيخ هذه الأفكار كمعايير اجتماعية. قد تتضمن بعض الأمثلة حقيقة أن أغلبية كبيرة من الرجال والنساء دعموا مقاضاة أولئك الذين يرتكبون التحرش الجنسي، أو أن قلة قليلة من المشاركين أيدت إعطاء أولوية التعليم للأولاد على الفتيات حتى عندما تكون الموارد محدودة. هناك العديد من الأمثلة الأخرى.

4.7 الاعتماد على دعم السياسات المختلفة الذي تم التعبير عنه في استجابات الدراسة الاستقصائية

وبالمثل، فإن العديد من المشاركين - في بعض الحالات الغالبية العظمى من الرجال والنساء - يدعمون بالفعل السياسات أو الأفكار التشريعية التي يمكن أن تحقق قدرًا أكبر من المساواة في تونس. أحد الأمثلة الملحوظة بشكل خاص هو الدعم واسع النطاق الذي أظهره الرجال والنساء على حد سواء لحماية عاملات المنازل وكذلك لدعم حق المرأة في نقل جنسيتها إلى زوجها. يمكن أن تثبت هذه النتائج للمسؤولين المنتخبين أن هناك العديد من السياسات المؤيدة للمجتمع التي تحظى بشعبية في الواقع.

4.8 الدعوة لاتخاذ تدابير وقائية وعدم التركيز على الاستجابة فقط

كشفت هذه الدراسة عن معدلات ملحوظة من التعرض للعنف في الطفولة وكذلك تعرض البالغين للعنف من الشريك الحميم والمضايقات في الشوارع. تشجع هذه النتائج على المطالبة بتشريعات أكثر وأفضل لمعاقبة مرتكبي أعمال العنف هذه. يُعد هذا النوع من التشريعات عنصرًا هامًا في جهود القضاء على العنف ولكن لا ينبغي أن يكون العنصر الوحيد. كما أظهرت الدراسة الاستقصائية في تونس الصلة القوية بين تعرض الأطفال للعنف واستخدام نفس العنف في مرحلة البلوغ. علاوة على ذلك، كانت المواقف التي تبرر العنف شائعة. على عكس هذه الوقائع، يمكن القول أنه من الضروري التركيز على منع العنف قبل حدوثه، بدلاً من التركيز فقط على معاقبة أولئك الذين يستخدمون العنف بعد أن يفعلوا ذلك. يمكن أن تتخذ التدابير الوقائية أشكالاً عديدة بدءًا من

الحملات على مستوى المجتمع لتغيير الأعراف الاجتماعية الداعمة للعنف إلى المناهج الدراسية للشباب حيث يمكنهم تعلم العلاقات الصحية وممارسات إدارة الغضب للتعبير عن ذكورتهم بشكل أفضل وأكثر صحة دون عنف على وسائل التواصل الشعبية وغيرها.

4.9 استكشاف طرق لمشاركة التفاصيل إلى جانب الأرقام

فتح المشاركون في البحث النوعي في هذه الدراسة قلوبهم وعبّروا عن قصصهم الشخصية للمساعدة في ترسيخ فهم الدراسة لديناميات النوع الاجتماعي في تونس. لن يؤدي الاستخدام الكامل والأفضل لنتائج البحث إلى تهميش هذه الشهادات، بل سيؤدي إلى الاعتماد عليها لمشاركة قصص معقدة ومحددة حول عدم المساواة بين الجنسين في الدولة. توضح جميع الطرق التي وردت أعلاه أن جميع الإحصائيات الكَمية في هذا التقرير قوية للغاية. ولكن بحكم تعريفها فهي تعبر عن الاتجاهات واسعة النطاق فقط وليس عن الواقع المُحدد الذي يعيشه أي شخص في تونس.

الاحتياجات التي لم تُلب بعد

يركز تقرير حالة آباء العالم لعام 2021 -الذي يسترشد ببيانات الدراسة الاستقصائية بشأن المساواة بين الجنسين ويعرضها- تركيزًا هيكليًا حصريًا على قضية المساواة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. نتجت عدم المساواة في أعمال الرعاية في المنزل عن أوجه عدم المساواة الهيكلية في مجتمعاتنا، بما في ذلك في تونس التي تعاني من تقاعس الحكومة أو عدم كفاية برامج الدعم. على هذا النحو، فإن لأهداف الدعوة في هذا التقرير الأخير صدى في تونس أيضًا:

1. وضع **سياسات** وحملات **رعاية وطنية** تعترف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتقللها وتعيد توزيعها بالتساوي بين الرجال والنساء.
2. توفير **إجازة والدية مدفوعة الأجر** بالكامل مع حفظ الوظيفة لجميع الآباء كسياسة وطنية.
3. تصميم وتوسيع **برامج الحماية الاجتماعية** لإعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بالتساوي بين النساء والرجال مع التركيز على احتياجات وحقوق النساء والفتيات.
4. تحويل **مؤسسات القطاع الصحي** لتعزيز مشاركة الآباء بدءًا من فترة ما قبل الولادة وحتى الولادة وأثناء الطفولة وكذلك مشاركة الرجال كمقدمي رعاية.
5. تعزيز **أخلاقيات تقديم الذكور للرعاية** في المدارس ووسائل الإعلام والمؤسسات الرئيسية الأخرى التي يتم من خلالها ترسيخ وتعزيز الأعراف الاجتماعية.
6. تغيير **ظروف مكان العمل** والثقافة والسياسات لدعم رعاية العمال وإدراج تلك التغييرات في التشريعات الوطنية.
7. تحميل **القادة السياسيين الذكور المسؤولية** عن دعمهم لسياسات الرعاية، مع الدعوة إلى مساواة المرأة في القيادة السياسية.

تقدم نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتونس أفكارًا قيمة لفهم أي المجالات تحتاج إلى تغييرات وما مدى التقدم المُحرز نحو بناء مجتمع أكثر مساواة بين الجنسين. يشكركم المؤلفون شكرًا جزيلاً على اهتمامكم ويدعوكم لزيارة http://www.menandgendersurvey.com و http://www.imagesmena.org للتعرف على مزيد من التفاصيل الخاصة بالدراسة الاستقصائية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين في تونس محليًا وإقليميًا وعالميًا.

5. التعليق الختامي

[1] سناء بن عاشور «وضع حد لقانون الأحوال الشخصية»، RTD 2020، القانون رقم 118-58 المؤرخ في 4 نوفمبر 1958 المتعلق بالتعليم.

[2] منية بن جمعة، عدم المساواة والتمييز ضد النساء والفتيات في التشريع التونسي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، تونس، 2016.

[3] القانون رقم 85 - 68 المؤرخ في 12 يوليو 1985 الذي يصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، جورت. 1985، عدد 54 المؤرخ في 16-12 يوليو 1985، ص: 919. بشأن هذه الاتفاقية، عدم التمييز ضد المرأة بين اتفاقية كوبنهاغن وخطاب الهوية، ندوة، تونس، 16-13 يناير 1988، مركز البحوث الاقتصادية والسياسية التابع لليونسكو، 1989.

[4] قانون رقم 103-2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011، القاضي بالمصادقة على سحب الإعلان والتحفظات التي أبدتها الحكومة التونسية، وملحق القانون رقم 68-85 المؤرخ في 12 يوليو 1985، الذي يصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. القائم بأعمال رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح وزير شؤون المرأة، وبالنظر إلى القانون رقم 68-85 المؤرخ في 12 يوليو 1985، الذي يصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبالنظر إلى المرسوم بقانون رقم 14-2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العامة، مع مراعاة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1980 ومداولات مجلس الوزراء. يصدر مرسوم القانون التالي: المادة 1 ـ المصادقة على سحب إعلان الحكومة التونسية المتعلق بالفقرة 4 من المادة 15 والتحفظات الصادرة بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالفقرة 2 من المادة 9 والفقرات (ج، د، و، ز، ح) من المادة 16 والفقرة 1 من المادة 29 وملحق القانون رقم 68-85 المؤرخ في 12 يوليو 1985، المتعلق بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. المادة 2 ـ تودع حكومة الجمهورية التونسية لدى الأمين العام للأمم المتحدة وثيقة سحب الإعلان والتحفظات المشار إليها في المادة 1المذكورة أعلاه والملحقة بالمرسوم بقانون هذا. المادة 3 ـ يُنشر المرسوم بقانون الحالي في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية. تونس، 24 أكتوبر 2011.

[5] يشمل جميع فئات التعليم الابتدائي وما دونه (لم يلتحق بالمدارس أو الحضانات أو المدارس الابتدائية أو الإعدادية)

[6] يشمل التعليم الثانوي/المدرسة الثانوية والمدارس التأهيلية/المهنية

[7] يشير إلى مستوى التعليم العالي ويشمل الدبلوم والدراسة الجزئية أو المستمرة في الجامعة ودرجة البكالوريوس ودبلوم الدراسات العليا ودرجة الماجستير.

[8] تألف فريق الباحثين من: مريم سلامي، مختصة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وأستاذة مساعدة بكلية الطب بتونس، ومريم بن سالم، مختصة في العلوم السياسية، أستاذة محاضرة في كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، وخولة مطري، مختصة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وأستاذة مساعدة بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بسوسة، وحازم الشيخاوي مدرس فلسفة حاصل على ماجستير في الجنس من كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة.

[9] انظر على سبيل المثال: منية لشهب، «أن تصبح لاعب كرة قدم في تونس»، دفاتر الدراسات الأفريقية (عبر الإنترنت)، 209-210| 2013، عبر الإنترنت 06 يونيو 2015، تم الوصول إليه في 17 يونيو 2020. عنوان URL: http://journals.open-edition.org/ etudesafricaines/17382. هذه دراسة استقصائية شبه منظمة للمقابلة المتعلقة بأنماط تكوين الذكورة بين لاعبات كرة القدم التونسيات.

[10] انظر على سبيل المثال: عدنان الخالدي، «لماذا لم تعد الفحولة التونسية كما كانت عليه من قبل؟ أزمة الذكورة في تونس» القادة، 01.10.2018، https://www.leaders.com.tn/article/25590/print؛ جميلة بن مصطفى،» الذكورة والأنوثة في تونس تمر بمرحلة انتقالية» كابيتاليس 26 أكتوبر 2018، http://kapitalis.com/tunisie/2018/10/26/,2018 فاطمة الصويري: في تونس هل الرجال أحرار في اتخاذ صيغة الجمع؟ «، مجلة هو 22 سبتمبر2020, https://www.hoamagazine.com/fr/article/print/673/en-tunisie-les-hommes-sont-ils-libres-d-assumer-une-masculinite-plurielle, IRMC يوم دراسي "إعادة النظر في الذكورة في المغرب العربي"، 04/04/2015؛ ندوة جامعة منوبة "وجهات نظر متعددة التخصصات بشأن صيغة التصنيف الثنائي المذكر/المؤنث" 13-10 أبريل 2019؛ بار النقاش #3، "الكرات على الكرات على الطاولات، مناظرة عامة بشأن الذكورة التونسية»، 04.08.20

[11] دانييل كيرجوت، «التقسيم الجنسي للعمل والعلاقات الاجتماعية بين الجنسين»، في: جين بيسيليات، وكريستين فيرشور (دير.)، النوع والاقتصاد: الضوء الأول، جنيف، منشورات معهد الدراسات العليا، 2001، ص: 78.

[12] في عام 2016، عملت واحدة من كل أربع نساء عاملات في الخدمة المدنية (26٪)، مقابل 17٪ من الرجال. تشغل النساء 39٪ من وظائف الخدمة العامة في الإدارات العامة الخاصة بمجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والأسرة والطفولة ثم الترفيه والثقافة والعبادة. من ناحية أخرى، فإن المرأة ممثلة تمثيلاً كبيرًا في مجالين رئيسيين وهما التعليم والصحة. الحكومات الإقليمية هي جهة توظيف رئيسية: عام 2016، كان 78٪ من موظفي الخدمة المدنية يعملون هناك، وكان 49٪ منهم نساء، مقابل 15٪ في الحكومة المركزية و7٪ في السلطات المحلية؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورئاسة الحكومة ، حضور المرأة في الخدمة العامة والوصول إلى مناصب اتخاذ القرار في تونس، تونس، 2017.

[13] مادة 7: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للدولة، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في: (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ (ب) للمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفى تنفيذ هذه السياسة، وفى شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية، (ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للدولة. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تم اعتمادها في 18 ديسمبر 1979 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ودخلت حيز التنفيذ في 3 سبتمبر 1981 بعد أن صادقت عليها 20 دولة.

[14] حفيظة شقير، «مشاركة المرأة السياسية بين القانون والممارسة»، مؤسسة هاينريش بول، تونس، يوليو 2013.

[15] درة محفوظ وآخرون، والدراسة الاستقصائية الوطنية حول الجدول الزمني للرجال والنساء في تونس، تونس العاصمة، وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2011

[16] درة محفوظ دراوي، تحليل جنساني للموقف في تونس قبل وبعد 14 يناير 2011، GTZ تونس العاصمة،2012، ص.24

[17] درة محفوظ 2018، مرجع سابق، ص.25

[18] الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، والعودة إلى الماضي من أجل مستقبل يخلو من العنف ضد المرأة، تونس العاصمة، 2017.

هيئة الأمم
المتحدة للمرأة